

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى

الجلسة العاشرة

الإثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

وتدل مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في السنوات الأخيرة على الأهمية المتزايدة للاتفاقات المتعددة الأطراف في هذا المجال، والحاجة إلى الضوابط على تصدير التكنولوجيات الحساسة المتصلة بمنظومات هذه الأسلحة.

بنود جدول الأعمال ٥٣ إلى ٦٦، و ٦٨ إلى ٧٢،
و ١٥٣ (تابع)

ونظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب الميثاق ينبغي مواصلة تعزيزه. وفي هذا الصدد، ستساعد أي تدابير تتخذ لتشجيع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في تدعيم ذلك النظام وفي صون السلم والأمن الدوليين.

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن اتقدم لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، بالتهنئة على انتخابكم لتوجيه أعمالنا في الدورة الحالية.

وتصديق الأرجنتين على معاهدة تلاتيلولكو في ١٨ كانون الثاني/يناير الماضي، وقرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يؤكدان على التقليد الواضح لمحبة السلام ويدلان بوضوح على التزام بلدي بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتريد الحكومة الأرجنتينية إكمال العملية التشريعية قبل عام ١٩٩٥، حتى تتمكن الأرجنتين من المشاركة في مؤتمر استعراض المعاهدة في العام المقبل بوصفها دولة طرفاً فيها.

في المناقشة العامة للجمعية العامة، استمعنا إلى العديد من البيانات الهامة، بما فيها البيانان اللذان أدلى بهما رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، التي تضمنت إسهامات بالغة القيمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن وجهة نظر وفدي، تتسم المسائل المتصلة بمنع الانتشار اليوم بأهمية كبرى نظراً لاستمرار وجود عدد من مصادر التوتر الإقليمية التي قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-86852

9486852

اللاتينية والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، وأتاحت إمكانية عقد اجتماعات مماثلة في المستقبل القريب.

إن الحظر الكامل للتجارب النووية من أهم الأهداف على جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. والمفاوضات الجارية الآن في مؤتمر نزع السلاح من الحري ألا يسمح لها بأن تفقد زخمها الأولي. وتحقيقاً لهذا الغرض، يتعين علينا أن نتذكر أن هدف إنهاء التجارب هدف يشارك فيه العالم أجمع، ولكنه يتطلب إرادة سياسية حقيقية من جانب جميع الدول المتفاوضة.

ونؤيد الوقف الاختياري الانفرادي الذي تتقيد به معظم الدول النووية - ونعتقد أن هذا سيؤدي إلى تحقيق هدف إنهاء التجارب النووية. وعلى عكس ذلك، ترفض الأرجنتين التجارب النووية التي تجرى، والتي تتعارض مع الاتجاه الدولي وتقلل أثر الجهود الجارية الانفرادية والإقليمية والدولية للنهوض بعدم الانتشار النووي.

ويؤيد بلدي المشاورات التي تجرى في إطار مؤتمر نزع السلاح للبدء في المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية ويشارك في هذه المشاورات. ونرى أن من شأن هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب، أن تساعدنا مساعدة فعالة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

والاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية تكاد لا تحتاج إلى تعليق فيما يتصل بأهميتها الكبرى فيما بين معاهدات نزع السلاح. فلقد جاءت نتيجة مفاوضات شاقة ولها ميزة جعل فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل ذات الآثار الانسانية الساحقة محرمة دولياً. ولهذه الأسباب، تنضم الأرجنتين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي بالمطالبة ببدء نفاذ هذا الصك في أسرع وقت ممكن. ومن وجهة نظرنا الوطنية، ستسعى حكومتنا إلى التعجيل بالعمليات التشريعية المترتبة على التصديق عليها.

وفي الوقت ذاته، فإن قرارنا بتنفيذ الضوابط الصارمة على عمليات تصدير المواد الكيميائية، ضمن مواد أخرى يشملها التشريع القائم، بالإضافة إلى التزام عدد من بلدان أمريكا اللاتينية بها من خلال اتفاق

وفي تلك المناسبة، يأمل وفدي في تشجيع هدفين أساسيين: التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة وتحسين نظام تحققها وتعزيزه. وكما هو معروف تماماً فإن التزام الأرجنتين بعدم الانتشار قد تلقى زخمه الأولي في إطارنا الإقليمي، عن طريق الاتفاقات المبرمة مع البرازيل. وهذه الاتفاقات تنفذ الآن تنفيذاً تاماً.

إن الوكالة الأرجنتينية - البرازيلية لرصد ومراقبة المواد النووية تعمل بكامل طاقتها، وتفي بالمواعيد النهائية المحددة لهذا العام في جميع الجداول الزمنية للعمل الخاصة بعمليات التفتيش وأعمال الدعم التقني، وتقديم البيانات بالمواد النووية والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلاوة على ذلك، في آذار/مارس الماضي، بدأ نفاذ الاتفاق بشأن الضمانات النووية الكاملة. وقد وقعت على هذا الاتفاق كل من الأرجنتين والبرازيل والوكالة الأرجنتينية - البرازيلية لرصد ومراقبة المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعني بدء النفاذ التام لهذا الاتفاق أن جميع المنشآت النووية في البلدين تخضع الآن للإشراف الدولي.

ونؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل برصد اتفاقات الضمانات. ونؤكد من جديد على أنه ينبغي التقيد بصرامة بالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات ضمن المواعيد النهائية المحددة. وهذا هو موقفنا في المنطقة وفي إطار المجتمع الدولي على حد سواء.

ومن الطرق الفعالة للنهوض بعدم الانتشار تبادل الخبرات على المستوى الإقليمي. وإذ نضع هذا في اعتبارنا، نظمنا حلقة دراسية عقدت في سان كارلوس دي باريلوتشه بالأرجنتين في الفترة من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل، بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار. وقد كانت تلك الحلقة الدراسية التي نظمت بالتعاون الوثيق مع البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية الأولى من نوعها في المنطقة. ولقد حظيت بمشاركة ١٨ بلداً من الأمريكتين وأربع منظمات دولية، هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الأرجنتينية - البرازيلية لرصد ومراقبة المواد النووية، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا

مشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان، له مضاعفات بعيدة الأثر في المجالات التي لا ترتبط به ارتباطا مباشرا، كالتحقق أو الدبلوماسية الوقائية. ونأمل أن يمكن عما قريب توسيعه ليشمل مخزونات المعدات العسكرية والمعدات المشتراة من الانتاج الوطني. وبهذه الطريقة فحسب سيكون من الممكن القيام على النحو الواجب بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن القرار ٣٦/٤٦ لام الصادر عام ١٩٩١.

وفي ذلك السياق، لم تكتف الأرجنتين هذا العام بتقديم بيانات الصادرات والواردات الى السجل ولكن قدمت أيضا معلومات بشأن مخزونات المعدات العسكرية. ونحن على اقتناع بأن قدرا أكبر من الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية من شأنه أن يساعد على تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين البلدان في المخروط الجنوبي من أمريكا.

ونظام الأمن الدولي المنشأ بموجب الميثاق لا يمكن أن يؤدي وظيفته بفعالية دون الدعم الاقليمي اللازم، كما هو متصور في الفصل الثامن. وكإسهام في الحوار بشأن هذه المسائل، استضافت بوينس آيرس في آذار/مارس من هذا العام الاجتماع الاقليمي الأول للخبراء المعنيين بآليات الأمن وتدابير بناء الثقة، المنظم في إطار منظمة الدول الأمريكية. وقد اتفق في الاجتماع على توصيات بشأن وضع تدابير محددة لبناء الثقة المتبادلة. وهذه العملية التي تتحرك قدما في تواز ضمن المنظمة الاقليمية وفي الأمم المتحدة توجد أفقا حقيقيا لنظام أمني تعاوني يتماشى مع الحالة الدولية الجديدة.

وثمة مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل الأمن وتحديد الأسلحة هي مشكلة الألغام المضادة للأفراد، التي وصفها الأمين العام عن وجه حق تام بأنها أزمة انسانية دولية. فكل بلد يرتبط بعض الشيء بهذه المشكلة ويتحمل بعض المسؤولية عنها، سواء باعتباره مستهلكا أو منتجا أو ضحية لزرع الألغام البرية.

ولقد قررت الأرجنتين، الى جانب بلدان أخرى، التصرف بحزم. لهذا السبب، أقامت وقفا اختياريا لمدة خمسة أعوام على تصدير وبيع ونقل الألغام المضادة للأفراد. وليس هناك شك في أن انتشار الألغام

ميندوزا لعام ١٩٩١، يشهد على تمسكنا بمقاصد الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، على الصعيد المحلي نتخذ القرارات اللازمة لإقامة السلطة الوطنية التي تتطلبها الاتفاقية.

كما لاحظنا فيما سبق، فإن ضوابط عمليات تصدير المواد والأجهزة التي يمكن تحويلها لأغراض عسكرية تكملة قيمة للحظر القانوني المفروض بموجب المعاهدات الدولية على منظومات كاملة من الأسلحة. وتعزيزا لهذه الجهود التكميلية، ستنعقد حلقة دراسية دولية في بوينس آيرس في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر القادم بشأن عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، نظمت بالاشتراك مع الفريق الاسترالي. وسيكون هدف الحلقة الدراسية تشاطر الخبرات مع بلدان أمريكا اللاتينية المدعوة فيما يتصل بعمل الفريق.

وبعد سنين عديدة من العمل دون آلية فعالة للتحقق، بلغت اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المراحل النهائية من تحسينها وتعزيزها. وعملية التفاوض بشأن آلية للتحقق تحظى بموافقة المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود مؤخرا تدل على اتجاه مؤات صوب نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونثق بأن الفريق المخصص الذي أنشئ سيتمكن من إنجاز عمله في فترة زمنية معقولة، مستفيدا من الخبرة البالغة القيمة لفريق فيريكس المعني بتدابير التحقق والسابقات المفيدة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومما لا يقبل الجدل أن تدابير عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة تتطلب زيادة في الثقة المتبادلة وتعزيزا لنظام آليات الأمن التعاونية، التي تعطي مكانة عالية للدبلوماسية الوقائية، مخفضة بذلك احتمال نشوب الصراع.

وفي هذا الصدد، من المكونات الحيوية لأية آلية أمن تعاوني الشفافية. ولهذا نوافق على التقييم الإيجابي الذي أجرته معظم الدول لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو تقييم جسّد الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وتدابير الشفافية الهام هذا، الذي ينبغي تدعيم تشغيله عن طريق

ومن أمثلة ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي، إذ تحظر استحداث وإنتاج وحيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية، فتحت للتوقيع عليها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتشتمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بوصفها من أولى الاتفاقيات من هذا النوع، على مجموعة شاملة من تدابير التحقق بما في ذلك إنشاء منظمة لحظر الأسلحة الكيميائية. إن آليات التحقق من الامتثال للاتفاقيات المتعددة الأطراف الماضية كانت في معظمها إما غير وافية بالغرض أو ناقصة. والعديد من هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة لا تتضمن أي أحكام للتحقق. وحتى في الحالات التي وجدت فيها أحكام للتحقق مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يستفد أبدا الاستفادة الكاملة من هذه الأحكام. وإن عجز هذه المعاهدات السابقة عن كفالة الامتثال، ناهيك عن التحذير من الانتهاكات الوشيكة، أبرز الحاجة إلى اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح، يمكن التحقق منها لا مجرد بلاغات كلامية.

ويرى وفدي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبحت قضية قد تصبح سابقة قانونية لنمط جديد من اتفاقات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف. إن هذه الاتفاقية التي قصد بها المتفاوضون أن تعالج عيوب المساعي المتعددة الأطراف السابقة في مجال تحديد الأسلحة، وضعت لتوفير تدابير للتحقق من الامتثال وردع عدم الامتثال وتصحيح الحالة إذا اقتضى الأمر ذلك. ووفقا لفهمنا تنص بالتالي، في جملة أمور، على إقامة نظام متطور ومعقد جدا للتحقق كما تنص على آليات للتفتيش بناء على تحد دون حق الرفض وذلك لإزالة الشكوك بالنسبة للامتثال.

والاتفاقية توضح، في الوقت ذاته، التوازن بين الالتزامات في مجال التحقق والحقوق في ميدان التجارة والتعاون والمساعدة. ولا يمكننا أن نتصور التنفيذ السلس للاتفاقية دون وجود توازن سليم ويضي بالغرض بين حقوق والتزامات جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وانطلاقا من هذه النظرة العامة، بدأت سلوفاكيا في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني بعد الاحتفال بالتوقيع عليها في باريس. وقد بدأت بالفعل عملية التصديق على الاتفاقية.

المضادة للأفراد قد أصبح مشكلة بالغة الخطورة تحتاج إلى معالجة فعالة وسريعة في المحافل المتعددة الأطراف المختصة.

ونؤيد أيضا الجهود المبذولة لتوجيه المساعدة إلى إزالة الألغام. وتستحق الاهتمام أيضا في رأينا المقترحات الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة اللإحسانية لعام ١٩٨٠.

ويتعين علينا بذل جهود مجددة لإيجاد آليات للأمن الدولي تكون شفافة وتعاونية، ولضمان أن تنتهي الصراعات والمنازعات إلى حلول سياسية رشيدة. ونأمل أن تقوم الجمعية العامة في هذه الدورة بتعزيز الاتجاهات التي تعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره.

السيد بيستريكي (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى في دورة هذا العام.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة؛ وأتمنى لكم كل النجاح في ذلك المنصب الرفيع المسؤولية. وفي الوقت ذاته، أود أنؤكد لكم الدعم الكامل من الوفد السلوفاكي.

وأقدر تقديرا كبيرا هذه الفرصة التي أتيت لي لمخاطبة هذا المحفل الهام للرأي العالمي، ولعرض موقف سلوفاكيا بشأن مجموعة من المسائل المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعمليات حفظ السلم والاستقرار العالمي والسلم الدولي.

وأوجدت نهاية عهد الحرب الباردة إمكانيات كان من الصعب قبل سنتين على أي واحد، حتى أكثر الناس تفاؤلا، أن يجرؤ على التفكير فيها. وسلوفاكيا- شأنها شأن سائر الدول المسالمة - تؤكد استعدادها للإسهام في إزالة التوتر الذي يسببه التكسد الحالي الهائل في الأسلحة المتبقية من فترة الحرب الباردة.

وقد اتسمت السنوات الأخيرة بتغييرات هامة في مفهوم الأمن والاستقرار. ونرى أن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل حظر أسلحة الدمار الشامل تمثل الالتزام الأهم في الوقت الحالي.

التعهدات القانونية من قبل هذه الدول أن تكون الخطوة الأولى والأسهل صوب تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ولقد تغير العالم على مدى العامين الماضيين. لكن المذاهب العسكرية، وخاصة المذاهب المتعلقة بالبداء باستخدام الأسلحة النووية، لا تعبر عن هذا التغيير. إن الثنائية القطبية لم تعد السمة المميزة لخطر الكارثة النووية. إننا نفهم أن المسؤولية عن الأمن النووي ينبغي أن يتشاطرها الجميع - الدول النووية وغير النووية على السواء - لكن من الواضح أن الدول النووية هي التي ينبغي أن تخطو الخطوة الأولى. ونتوقع أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية لساتر الدول الأخرى ضمانات أمنية سلبية ذات صبغة عالمية غير تمييزية وملزمة قانوناً.

وإن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والأجهزة المتفجرة الأخرى جزء لا يتجزأ من المشاكل المعقدة المتصلة بالأسلحة النووية. لذلك رحبت سلوفاكيا بالمشاورات التحضيرية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه سيتسنى للخبراء والدبلوماسيين عقد الجولة الأولى من المفاوضات والتوصل بها إلى الإبرام الناجح لمعاهدة. وهنا أود أن أقول إننا نرى أن النجاح، ولو كان جزئياً، أفضل من عدمه. ولهذا السبب نؤيد البدء الفوري بالمفاوضات على أساس ما يسمى بالولاية البسيطة الواردة في قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام.

واسمحوا لي أن أتقدم ببعض الملاحظات حول الحالات الأخيرة للنقل غير المشروع للمواد النووية، في السنوات الماضية أحس المجتمع الدولي بالقلق بسبب العدد المتزايد من الحوادث المسجلة للاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ومن حسن الحظ أن المعلومات الواردة تشير إلى أن الكميات المعنية كانت قليلة، ولا يبدو أن أي منها جاء من مخزونات الأسلحة النووية. وهذا لا يعني أن هذه المشكلة ليست مشكلة خطيرة. فبسبب الطبيعة الفيزيائية لهذه المواد، فإن النقل غير المتحكم فيه للمواد النووية، بالاقتراح بمصالح الجريمة المنظمة، يهيئ الظروف المؤاتية لإنتاج ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل الشخصية.

وإن جمهورية سلوفاكيا، البلد الذي لا توزع ولا تستحدث ولا تنتج أية أسلحة كيميائية على أراضيها، تبذل قصارى جهدها لمساعدة اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ الأنشطة الواردة في قرار باريس. وخلال زيارة الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لسلوفاكيا في تموز/يوليه الماضي قدمنا إحدى منشأتنا لتصبح مركزاً لتدريب مفتشي المنظمة المقبلين. واقترحنا، في الوقت ذاته، تقديم مختبر كجزء من الشبكة المقبلة للمختبرات المخصصة للمنظمة. فعلنا هذا ونحن ندرك أن تدريب الموظفين وبناء البنية الأساسية الضرورية سيصبحان العنصرين الأساسيين للأداء الفعال للمنظمة.

وجمهورية سلوفاكيا تشعر بالتقدير الكبير للتقدم المحرز خلال المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتعلن عن استعدادها للاشتراك في أعمال الفريق العامل المخصص لإنشاء نظام للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أهمية أساسية بالنسبة لجهود نزع السلاح العالمية. ونجد أنفسنا على عتبة عهد جديد. ويجب ألا نضيع هذه الفرصة. ويؤيد بلدي تأييداً قوياً إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يكون إسهاماً هاماً في تعزيز نظام عدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار؛ كذلك من شأنه أن يكون خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي، بوصفه هدفنا النهائي. وينبغي أن يكون الحظر شاملاً وعالمياً. وينبغي أن يحظر جميع التجارب النووية من جانب أي دولة من الدول، وفي أي بيئة من البيئات وإلى الأبد.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يود بلدي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي عن طريق التشجيع على تحقيق عالمية المعاهدة وتمديدتها غير المحدود وغير المشروط. ومن شأن تعزيز النظام الذي يمنع انتشار هذه الأنواع من الأسلحة أن يشكل خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي الكامل. وتشعر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها مهددة بشكل خاص من جراء وجود الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، تشعر هذه الدول بالقلق لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تستبعد حتى الآن إمكانية استخدام هذه الأسلحة. ومن شأن

وحُرمة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وخاصة في عملية تنسيق الالتزامات المتصلة بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وبناء الثقة والأمن في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهي العملية التي ينبغي استكمالها لدى التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالشفافية في التسلح، رحبت سلوفاكيا بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتباره تدبيراً هاماً لحل مشكلة الإفراط في نقل الأسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار. وفي الوقت ذاته، ندرك أنه لا يمكن ضمان فعاليته الكاملة إلا بالمشاركة العالمية. ونحن، بوصفنا بلداً قوياً التأييد للسجل، لم نفوت فرصة الاشتراك فيه من سنته الأولى. ويؤيد بلدي زيادة تعزيز السجل وتوسيع نطاقه. ونشاط الرأي القائل بأن توسيع نطاق السجل عن طريق إدراج بيانات حول المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني من شأنه أن يزيد الوضوح والشفافية في ميدان الأسلحة التقليدية.

وأود أن أعرب عن استعداد جمهورية سلوفاكيا للاشتراك في تبادل المعلومات حول الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة وحجمها. وإننا ملتزمون في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتقديم، ونقوم بتقديم، المعلومات عن الخطط المتوسطة الأمد والطويلة الأمد المتعلقة بحجم قواتنا المسلحة وهيكلها وتدريبها وأسلحتها. ويشترك بلدي مشاركة نشطة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح والتعاون والأمن في أوروبا. إن سلوفاكيا، بتوقيعها على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢، ومعاهدة السماء المفتوحة، انضمت إلى عملية الشفافية في التسلح وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتبين هذه الحقائق اهتمام سلوفاكيا العميق بأن تكون عضواً يعول عليه في المجتمع الدولي. واضطلعت السلطات السلوفاكية بخطوات ملموسة للإسهام في الاستقرار والأمن في منطقتنا. وجمهورية سلوفاكيا دولة ذات سيادة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وخلال هذه الفترة القصيرة من وجودها أقامت آلية للمراقبة الشفافة والفعالة للتجارة بالأسلحة، والتكنولوجيات العسكرية والبنود المزدوجة الاستخدام.

وتقدر جمهورية سلوفاكيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. وبلدي على استعداد للدعوة إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع. وللتعاون الأوثق فيما بين جميع الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أهمية حيوية. فبالإضافة إلى خطر وقوع هذه المواد في أيدي أفراد غير مسؤولين أو مجموعات غير مسؤولة، فإن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية تهديد خطير في حد ذاته. فالاتجار غير المتحكم به بالحاويات "المصنعة منزلياً" قد يعرض عدداً كبيراً من الناس لجرعات إشعاعية تهدد حياتهم وقد يؤدي في النهاية إلى كارثة حقيقية. ويستدعي ذلك إعادة تقييم مستفيض لفعالية التدابير الحالية المتعلقة بهذه المسألة.

والمجال الآخر الذي لا يزال يتعين القيام فيه بقدر كبير من العمل هو الفضاء الخارجي، حيث لا يزال لب المشكلة هو منع سباق التسلح. وفي رأينا أنه ينبغي، من أجل تحقيق الاستكشاف السلمي فقط للفضاء الخارجي، تعزيز الآلية القانونية الحالية لجعلها متواكبة مع التقدم التكنولوجي الأخير. وينبغي لهذه الآلية أيضاً أن تحظر ليس فقط إرسال الأسلحة التقليدية إلى الفضاء الخارجي بل أيضاً أسلحة الليزر والأسلحة العالية الترددات أو المضادة للسواتل. وإن معاهدات الفضاء الحالية تشكل خطوة إيجابية، ولكنها ليست كافية. لقد آن الأوان للنظر في إمكانية عقد اتفاق شامل متعدد الأطراف لحظر وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي وإنشاء هيئة لها سلطة تتخطى حدود السلطة الوطنية لمراقبة الامتثال. وإننا نؤيد وضع وثيقة ملزمة سياسياً تتخذ، كتدبير مؤقت، صورة مدونة سلوك في الفضاء الخارجي وتدعو إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

وما برحت الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والهيئات الأخرى تعالج مسألة الأسلحة التقليدية منذ عدة عقود. وإن الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة تبين أن الوقت قد حان الآن لقطف ثمار هذه الجهود. وقد تم إحراز نتائج هامة من قبل المنظمات الإقليمية - كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بإبرامه معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا - وكذلك من جانب الأمم المتحدة ذاتها. ومما له فائدة حيوية بالنسبة لنا أن نكفل سلامة

ونشعر بقلق عميق إزاء الصراع المستمر في البوسنة والهرسك. ونؤيد المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تسوية هذا الصراع من خلال المفاوضات في إطار الآليات القائمة في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤسسات الدولية الأخرى. وترحب سلوفاكيا بأية مبادرة يمكن أن تسهم في التسوية السلمية لذلك الصراع. ونحن نأمل في أن تعطي التدابير الأخيرة التي اتخذتها حكومة يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) والقرار اللاحق الصادر عن مجلس الأمن بشأن التعليق المؤقت لبعض الجزاءات، زخما لأن تقوم جميع الأطراف في النزاع بالتزام أكبر بمواصلة المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتهاء الصراع واستعادة السلم والاستقرار في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تمنياتي بأن يتوج عمل اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بالنجاح العظيم.

السيد بيلو تاغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بينما يسير عمل اللجنة الأولى في مجراه، من المهم أن نذكر بأن هدف نزع السلاح العام الكامل لا يزال هاما بوصفه بندا مدرجا في جدول أعمال المجتمع الدولي. والكاميرون تؤيد تأييدا تاما ذلك الهدف وتسهم في الأنشطة الرامية إلى ضمان بزوغ عالم من السلم والأمن للجميع.

ويتطلب مصير البشرية المشترك أن نعمل معا في اتخاذ التدابير الضرورية لصيانة السلم والأمن الدوليين. وتسير التطورات المشجعة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة منذ نهاية الحرب الباردة في الاتجاه الصحيح، وتعزز اقتناعنا بأنه من الممكن إحراز تقدم ملموس إذا أظهرت الدول إرادة سياسية حقيقية.

ومع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة لم تقض على التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية. ولذلك، من مصلحة الجميع أن تزال العقبات من أمام المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حتى يكون من الممكن التوصل إلى حل عادل ومنصف بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ولهذا، نشجع الدول النووية ونؤيد الجهود الرامية إلى إجراء تخفيضات كمية وتنوعية في الترسانات النووية.

وامتثالا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام، تقدم سلوفاكيا تقارير سنوية إلى سجل الأسلحة التقليدية.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا جميع أنشطة نزع السلاح وتدرك الأهمية الاستثنائية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا مركزيا متعدد الأطراف للتفاوض حول تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومما يبعث على الأسى أنه على الرغم من توصيات الجمعية العامة والأمين العام فإن مهمة توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح أصبحت مشكلة مزمنة. وأود هنا أنؤكد مرة أخرى على اهتمام سلوفاكيا المحدد بأن تصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، وهو اهتمام أكبر لأننا خلفنا الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، التي كانت عضوا في مؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يتمكن أيضا من تكييف نفسه مع المهام الجديدة من خلال المعالجة السريعة للمسائل المتصلة بالعضوية.

لقد أصبحت جمهورية سلوفاكيا بعد أقل من سنتين من قبولها في عضوية الأمم المتحدة شريكا كاملا في مجتمع الأمم. ونحن نأمل في أن يؤكد ذلك على مصداقية سياستنا الخارجية، التي تقوم على احترام القانون الدولي ومبادئ التعايش الديمقراطي فيما بين الأمم. ومن الواضح أن سلوفاكيا، بوصفها بلدا صغيرا في منطقة أوروبا الوسطى الحساسة من الناحية الجغرافية السياسية، لديها سياسة خارجية محددة وواضحة الاتجاه.

إن عالم اليوم يتميز بالتغيرات الدينامية الناجمة عن التنوع المتزايد للعلاقات الدولية. وقد وقعت حوادث هامة كثيرة في العام الماضي نعتبرها ضمانات للتعيش السلمي بين الأمم، ولكن وقعت أيضا حوادث لا يمكن أن تبعث فينا التفاؤل.

ومن جملة الأحداث الإيجابية، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في عملية السلم في الشرق الأوسط. وتؤيد سلوفاكيا هذه العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية في ذلك الجزء من العالم. وفي هذا الصدد، يرى بلدي أنه ينبغي التعبير عن الواقع الجديد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي أصبح بعضها بالياً.

إلى ذلك، من الملح أن تعلن جميع البلدان المنتجة للألغام وقفا اختياريًا لإنتاج ونقل الألغام وذلك لحين إبرام اتفاق دولي.

والكاميرون، باعتبارها من بين الدول الأولى الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بدأت إجراء التصديق عليها. وفضلاً عن ذلك، ستنشأ قريباً سلطة وطنية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية، وقد ذهب مواطنون من الكاميرون إلى لاهاي للتدرب في هذا المجال وفي مجال التفيتش على الأسلحة الكيميائية. ومن المقرر عقد حلقة دراسية إقليمية أفريقية في الكاميرون في أوائل العام المقبل بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولقد اعترفت الجمعية العامة بأهمية نزع السلاح الإقليمي وصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق تتخذ خطوات لتحقيق تكامل أنشطة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح التي تطالب، فضلاً عن ذلك، بالقيام بدور هام في إطار الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نذكر بأسف أنه بسبب نقص الموارد البشرية والمالية الكافية، لا يستطيع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الذي عليه أن يعمل في قارة تمزقها النزاعات المتعددة، أن يقوم بمهمته. ولذلك من الضروري ومما لا غنى عنه أن يعطى المركز الوسائل الضرورية لتمكينه من استئناف أنشطته.

وعلى مستوى آخر، نلاحظ بارتياح الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذي يجب أن تقوم به المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات في أفريقيا وإدارتها وحلها تعمل بشكل متكرر في حالات التوتر والنزاع في أفريقيا في إطار الدبلوماسية الوقائية. والأنشطة التي يضطلع بها عن طريق تلك الآلية تستحق تشجيع ودعم الأمم المتحدة.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، فإن المبادرة التي قدمتها البلدان الأحد عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى - أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، زائير، سان تومي وبرنسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون،

ومن الواضح تماماً أن ضمان هذه التخفيضات يتطلب، بوجه خاص، إبرام معاهدة بأسرع وقت ممكن تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، بالإضافة إلى آلية فعالة للتحقق، ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل أن تقوم الدول النووية - إلى حين إبرام هذين الصكين الدوليين - بمواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية.

وفي وقت وصلت فيه المفاوضات بشأن الاستعدادات لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مرحلة حاسمة، فإن الإرادة السياسية الحقيقية التي تراعى فيها التطلعات الأمنية لجميع الدول هي وحدها التي يمكنها تعزيز اعتماد مبدأ التمديد غير المحدود للمعاهدة. والكاميرون، من جانبها، تؤيد ذلك التمديد تأييداً تاماً. وبالإضافة إلى هذا، نرحب بانضمام ثلاث دول أعضاء جدد إلى معاهدة عدم الانتشار وهي - كازاخستان وقيرغيزستان وجورجيا. ونشجع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الدولي على أن تفعل ذلك بغية تعزيز عالميتها.

إن بدء نفاذ معاهدة تلاتيلوكو، وإبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لجعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية تشكل تقدماً حقيقياً في مجال نزع السلاح النووي الإقليمي وتعزيز الثقة بين الدول. ونحن نشجع بلدان جنوب آسيا على التعجيل بالمفاوضات بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونشجع بلدان الشرق الأوسط على أن تفعل نفس الشيء فور استعادة السلم.

ويؤيد وفد الكاميرون، شأنه شأن وفود أخرى عديدة، مبدأ الرقابة الذي تصاحبه تدابير فعالة للتحقق تشمل جميع أسلحة الدمار الشامل. وينطبق نفس الشيء على الألغام البرية المضادة للأفراد، التي تستحق - بسبب المعاناة الكبيرة التي تلحقها بالسكان المدنيين، وخاصة في أفريقيا وآسيا - أن نوجه اهتمامنا الكامل إليها. وتؤيد الكاميرون نداء الأمين العام الموجه إلى اللجنة فيما يتعلق بالتنظيم الدولي للحد من إنتاج واستخدام ونقل الألغام. وتؤيد الاقتراح الخاص بإنشاء صندوق لتمويل أنشطة إزالة الألغام. وبالإضافة

السيد برخونو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسر وفد شيلي أن يتولى رئاسة اللجنة الأولى رجل تتجسد فيه التقاليد الدبلوماسية العظيمة لأكوادور. واسمحوا لي، سيدي، أن أؤكد لكم تعاوننا المتحمس، وأن أعرب لكم عن تقديرنا للاتجاه الذي تسير فيه مناقشاتنا والذي ينسجم انسجاماً تاماً مع مساعي سلفكم السفير فون فاغنر لترشيد اجراءاتنا وجدول أعمالنا. وأود أيضاً أن أعرب عن شكرى لأمانة نزع السلاح لما تقدمه من التأييد.

ويكثر الحديث في هذه الأيام عن المناخ الدولي المؤاتي ولكن التكافل المتزايد وتناقص خطر نشوب حرب نووية يجب ألا يحجبنا حقيقة أن التغيرات في حالة العالم لا تزال سطحية. ونظام الأمن المشترك لم يضاف عليه حتى الآن الطابع المؤسسي الكامل. ولم تنجح الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها، دور البادئ بوضع القرارات ومنسقتها. والتفاعل المتعدد الأطراف هش، ووظيفة القوة العسكرية باعتبارها مصدراً لقوة لا تزال مهمة. والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وحالات عدم الاستقرار الاقليمي والامكانية الكامنة لنشوب الصراع لا تزال تعقد انتشار تكنولوجيا جديدة.

وأصبح العالم المتقدم النمو أكثر أمناً بفضل تعاظم القيم المشتركة، والادراك المشترك للتهديدات، والسوق الحرة، والعوامل الأخرى الباعثة على التكامل. ولكن على المستوى العالمي لا تقبل المصالح والقيم المشتركة على نحو يكفي للمحافظة على السلم العالمي. إن إيجاد بنية فوقية ذات تفاوتات أكبر في القوى الاقتصادية والعسكرية قد يؤدي الى قيام نظام دولي، يمكن أن ينقذنا من ويلات حرب ولكن يفرض علينا القسر والهيمنة المتسمين بالدهاء واللذين يقومون على أساس التدخل وتحديث منظومات الأسلحة. ولا يمكن أن يصبح عمل المجتمع الدولي في ميدان عدم الانتشار مجرد ادارة عملية القضاء على ترسانات الأسلحة ونفايات أسلحة الدمار الشامل. ولكن يجب أن يكون هذا العمل إسهاماً إيجابياً في تحويل اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم والانصاف والتنمية.

ولذلك ذكر وزير خارجية بلدي في الجلسة السابقة للجمعية العامة أنه:

الكونغو - أحرزت تقدماً ملحوظاً في تعزيز الثقة ونزع السلاح والأمن والتنمية في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى. وقد أعلن الأمين العام إنشاء هذه الهيئة قبل سنوات قليلة.

لقد اعتمدت هذه الدول، كما وقعت بالأحرف الأولى، خلال الاجتماع الوزاري الخامس للجنة الاستشارية الدائمة في ياوندي بالكاميرون، اتفاق عدم اعتداء يفتح للتوقيع عليه من جانب رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة المقرر عقده في الكاميرون قبل نهاية عام ١٩٩٤، وسيدخل حيز النفاذ بنهاية العام. وتعهدت هذه الدول أيضاً بالمشاركة في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبلوغاً لهذه الغاية، تعهدت أيضاً بإنشاء وحدات خاصة لصون السلم داخل قواتها المسلحة.

ولكن إذا كان لهذا المشروع الرائد أن ينفذ بنجاح، وبخاصة فيما يتعلق بتدريب وإعداد هذه الوحدات خاصة في منطقة دون إقليمية توجد فيها نزاعات وبؤر توتر عديدة، يجب أن يكون بوسع الدول الأعضاء الأحد عشرة الاعتماد على الدعم المستمر من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعته.

ونأمل أيضاً أن تعتمد اللجنة مشروع القرار الذي سنقدمه بشأن هذا الموضوع، كما فعلت بالنسبة لنصوص سابقة.

ويتطلب إرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية أن تدار شؤون العالم بقدر أكبر من الشفافية. ولذلك، نعتقد أنه من المستصوب أن يشترك أكبر عدد ممكن من الدول في اتخاذ القرارات التي تؤثر على البشرية كلها. والتوسيع اللازم لمؤتمر نزع السلاح تحرك نحو إرساء الديمقراطية. ولذلك نأمل أن تتخذ اللجنة قراراً وفقاً لذلك.

أخيراً أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لكم ولأعضاء المكتب الآخرين تهانئ وفدي الحارة والصادقة، ولأؤكد لكم تعاوننا الكامل في ضمان نجاح عملنا.

ونود أن نشيد بالسفير مارين بوش ممثل المكسيك على قيادته الماهرة للجنة التفاوضية بشأن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أعادت حكومة بلدي تأكيد استعدادها للتعاون في انشاء نظام دولي لرصد الاهتزازات للتحقق في اطار اتفاقية مقبلة عن طريق المدخلات التي يقدمها علماءنا وشبكة واسعة من نقاط المراقبة، حيث يسير التزام شيلي التقليدي بالعلوم الخاصة بفيزياء الأرض جنباً الى جنب مع عزمنا المجدد على تعزيز السلم وعلى إزالة شبح نشوب حرب نووية.

والتزامنا بالنظام الدولي لعدم الانتشار كامل حسبما يظهر في تنفيذ شيلي لأحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي عضويتنا الكاملة في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن المفاوضات بشأن اتفاق ضمانات واسع النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حققت تقدماً كبيراً، وتتضمن هذه الضمانات مواد أشد صرامة من الضمانات المفروضة على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت الذي ستستضيف فيه شيلي المؤتمر العام لمعاهدة ثلاثيولكو الذي سيعقد في سنتياغو في آذار/مارس المقبل نأمل في أن يتأكد انضمام كوبا وبلدان أخرى من المنطقة حتى يمكن تنفيذ المعاهدة في جميع أركان المنطقة.

وأكد صديقي الممثل الدائم لنيوزيلندا حجم المنطقة الجغرافية الداخلة في عملية تكامل المناطق الخالية من الأسلحة النووية في معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ ومعاهدة ثلاثيولكو والمعاهدة التي ستنشأ بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا في النصف الأول من عام ١٩٩٥. وفي الاجتماع الذي عقد في برازيليا حرص أعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي على الإسراع بإعلان تلك المنطقة البحرية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعندما يتحقق التقدم صوب انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي المحيط الهندي فإن نصف القارة الجنوبي بأكمله سيكون خالياً من الأسلحة النووية وملتزمًا بنظام التعاون من أجل تحقيق الأمن الاقليمي.

"لا يمكن لأي نظام دولي جديد يقوم على استبعاد الأغلبية التي يتألف منها أن يكون مستقراً أو دائماً". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة السابعة، الصفحة ٣٩)

وفي وسط التغيرات الكبيرة حقاً ليس لدينا حتى الآن رد على السؤال عما إذا كان فراغ القوة سيملاً بأشكال التكامل والتنسيق الأفضل نوعياً على المستويين العالمي والاقليمي، يكون الأمن المشترك فيها النقطة المرجعية.

وعندما ننظر الى القضايا الهامة المتنوعة التي عهد بها الى اللجنة الأولى، فإننا نتساءل عما إذا كان تحديد الأسلحة ونزع السلاح سيصبحان عملية دائمة تتضمن جميع الأنشطة العسكرية في برنامج ضخم للمفاوضات المتعددة الأطراف أم أنهما سيبقيان عملية جزئية انتقائية كمية. إن المعالجة الأشد انتظاماً التي اقترحت هذا العام لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي والتي تحفز اجراء تحاليل أكثر تفصيلاً وأشد تركيزاً لمختلف بنود جدول الأعمال، مع الاستخدام الأكثر فعالية للوقت والموارد المتاحة تمهد الطريق لوضع النهج المتكامل والرؤية الشاملة المطلوبين في أوقاتنا الجديدة.

وفي ظل هذه الخلفية أود أن أضع موجزًا هاماً للعمل يبين الأولويات الرئيسية لسياسة شيلي الدولية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

ويعارض بلدي بشدة اجراء أية تجارب نووية أخرى. لقد استمعنا باهتمام وتعاطف كبيرين الى البيان المملوء حسرة الذي أدلى به وزير خارجية جزر مارشال في جلسة الجمعية العامة بشأن النتائج الانسانية والبيئية الخطيرة لهذه التجارب. إن السبب الكامن وراء أية تجربة نووية، وهو الإعداد لتفجير في زمن الحرب، يدفعنا الى المطالبة بتحويل حالات الوقف الاختياري والمحدود القائم لاجراء تجارب نووية الى حظر كامل غير مشروع لهذه التجارب. هل يمكن لأي مذهب عسكري دفاعي حقاً أن يقوم على أساس الترسانات النووية باعتبارها دعائم الأمن؟

وتعتبر شيلي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المعاهدة الأبعد أثرا والأكثر كمالا وعالمية من معاهدات نزع السلاح الدولية. ولقد تعاونت تعاوننا ناشطا مع عمل اللجنة التحضيرية واستضافت الحلقة الدراسية الاقليمية الأولى بشأن تنفيذ الاتفاقية، وهي الحلقة التي تبعها أخرى في ليما ببيرو، وثالثة أعلن عنها توا ممثل كوبا. إن اتفاقية باريس علامة بارزة في تقدم تدابير التحقق والمراقبة وجهد كبير من جانب المجتمع الدولي لاقامة اطار إيجابي للتعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي.

ولقد حان الوقت لجعل اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ذات الرؤيا المستقبلية فعالة حقا. وقرار المؤتمر الخاص المعقود في جنيف بإنشاء فريق تفاوضي مخصص لتعزيز تنفيذ الاتفاقية دلالة تثلج الصدور. وتود حكومة شيلي أن ترى انبثاق صك ملزم قانونا عن هذه المداولات لتقدمه الى المؤتمر المقبل للأطراف في عام ١٩٩٦، محققا بذلك ولو متأخرا بعض الشيء ما طالبنا به منذ سنوات، ومعنا الأرجنتين والبرازيل، في اعلان ميندوزا.

وباستثناء المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم يضطلع بمفاوضات بشأن الضوابط على التصدير في محفل متعدد الأطراف. ولم تحرز هيئة نزع السلاح أي نجاح يذكر في معالجة البند المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة". وقبول معايير مراقبة التصدير في قطاعات رئيسية للتكنولوجيا المزدوجة الاستعمال آخذ في الانتشار، ولكن يبقى من الحقيقي أن المفاوضات المتعددة الأطراف تعزز المشاركة في أنظمة المراقبة وتعطيها شرعية، جاعلة إياها أكثر فعالية. ولهذا السبب، نود أن ننضم الى النداء الذي تقدمت به البرازيل وكندا باتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة.

خلال السنوات أعربت الجمعية العامة مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء المبالغ الهائلة المخصصة لبعض الميزانيات العسكرية وإزالة مخزونات الأسلحة الزائدة عن الحد والمزعزعة للاستقرار في بعض المناطق وآثارها الضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤيد المبادرة التي اتخذتها هولندا، تأييدا للأهداف السياسية للجمعية، لتعزيز فعالية سجل الأسلحة

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية مكون أساسي للنظام الدولي لعدم الانتشار وقد رحبنا بتأكيد ممثل الولايات المتحدة لأهمية هذه المناطق وشعرنا بالسعادة لوجود ضمانات سلبية مطلوبة من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلوكو. وتؤيد حكومتي بصفة دائمة اعطاء مثل هذه الضمانات لأطراف معاهدة راروتونغا.

إن المعاهدة المقبلة لجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية تتوخى هذا أيضا، والاتفاقات المبرمة مع البلدان الخليفة للاتحاد السوفياتي السابق التي نبذت المركز النووي تتضمن مواد مشابهة. وعندها سيتمكن مؤتمر نزع السلاح من وضع صك يعطي شكلا رسميا للالتزام بالامتناع عن العدوان النووي على الدول، كما يطالب القانون الدولي بذلك.

وإن لاستمرار وجود معاهدة عالمية لعدم الانتشار فائدة لا تقبل الجدل. ولقد بدأت حكومة شيلي، في أعقاب دمجها في نظام تلاتيلوكو والمفاوضات المفضية الى اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملية تقييم وتشاور مع جميع قطاعات الرأي الوطني بغية اتخاذ قرار حول انضمامنا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشعر أن من اللازم أن أعبر عن القلق الذي يشعر به أي بلد في خضم هذه العملية الحاسمة إزاء الآراء الشديدة التباين التي أعرب عنها في هذه المناقشة في اللجنة الأولى. وفي عملية التمديد اللانهائي أو المحدود لمعاهدة ما، لا يمكن للمرء أن يفضل الانسجام الداخلي لأحكامها والتوازن الحساس فيما بين أهدافها ذات الأولوية: تعزيز عدم الانتشار، والتقدم صوب نزع السلاح النووي الشامل وتوليد اطار من الثقة للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وتحريم المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والتطبيق العالمي للضمانات عناصر ضرورية لنظام فعال لعدم الانتشار. والتقدم المتوازن في جميع هذه المجالات سيدل على التماسي مع الأهداف التي حددها المجتمع الدولي نفسه وسيكون إشارة لا لبس فيها من الدول النووية الى البلدان الراغبة عن القيام بالتزامات عدم الانتشار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة بعد ذلك لمراقب لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد كونغ (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم وزملاءكم على انتخابكم أعضاء في مكتب اللجنة الأولى.

بفضل مبادرة الحكومة الفرنسية، نحن الآن في اطار عملية مناقشة التعديلات الممكنة على اتفاقية عام ١٩٨١ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وتود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تعرب عن امتنانها لأنها استطاعت أن تلعب دورا نشطا في هذه المناقشات ولأنه طلب منها إعداد وثيقتين تحضيريتين لفريق الخبراء الحكوميين، إحداهما بشأن موضوع الألغام البرية والأخرى بشأن مسائل أخرى تتصل باستعراض اتفاقية عام ١٩٨٠.

وإن التحدي الذي يواجه المؤتمر هو الموافقة على تعديلات تحول الاتفاقية إلى صك دينامي. ويحظى هذا المؤتمر باهتمام واسع النطاق من جانب وسائل الإعلام العالمية وكذلك من جانب المجموعات التي تأمل أملا خالصا في اتخاذ تدابير ذات مغزى لتخليص العالم من المعاناة الرهيبة التي تسببها الألغام ولمنع المشاكل الحادة التي يمكن أن يسببها استحداث أسلحة أخرى. لذلك من الضروري أن تسفر التعديلات المتفق عليها إلى نتائج ملموسة. وهذا يقتضي ليس وجود قواعد فعالة وواضحة لحظر أو تقييد استخدام هذه الأسلحة فحسب، بل أيضا تطبيق الاتفاقية على جميع الصراعات، ووجود تدابير تنفيذ ناجعة وتدابير تكميلية لتحديد الأسلحة.

أولا، أود أن أتكلّم باختصار عن موضوع الألغام. إن المشاكل التي تسببها الألغام في أنحاء العالم تزداد سوءا بسرعة كبيرة. والأرقام الواردة في التقرير الأخير للأمين العام مثيرة للاهتمام. إذ يشير إلى أنه في مقابل كل لغم يزال يزرع عشرون لغما جديدا. وفي تقديره أننا نحتاج إلى ٣٣ بليون دولار لإزالة ما يزيد عن مئة مليون لغم مدفونة في أنحاء العالم. ومع ذلك لم يزل سوى ١٠٠ ٠٠٠ لغم في العام

التقليدية، ولإعطاء دفعة لعمل مؤتمر نزع السلاح ولتمهيد السبيل لاجتماع أكثر انتاجا لفريق الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٦. وقد وفّت شيلي تماما بالتزاماتها بموجب سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وكذلك في الاخطارات لمنظمة الدول الأمريكية، وستواصل العمل لاضفاء الطابع العالمي على أداة الشفافية القيمة هذه.

وفي عام ١٩٨٨ أيدت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح حول الأنواع السليمة لتدابير بناء الثقة وتنفيذ هذه التدابير على الصعيد العالمي أو الاقليمي. ولقد تدعمت هذه العملية أثناء اجتماعات شاركت فيها منظمة الدول الأمريكية - كتلك المعقودة في بوينس آيرس في آذار/مارس ١٩٩٤ وستتوج بمؤتمر اقليمي معني بتدابير بناء الثقة والأمن سينعقد في شيلي في ١٩٩٥. إن نصف الكرة الذي نعيش فيه منطقة خالية نسبيا من الصراعات، بمستوى منخفض من النفقات على الأسلحة وتقليد يتمثل في التسوية السلمية والقضائية للمنازعات. وفي منطقة أمريكا اللاتينية دون الاقليمية قطعنا على أنفسنا التزاما بالحظر الكامل للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، سيعزز عن طريق اتفاق اقليمي على عدم استحداث القذائف البعيدة المدى أو انتاجها أو حيازتها أو تخزينها.

لقد أيد ممثلو العديد من البلدان وألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي الزيادة السريعة في عضوية مؤتمر نزع السلاح. ولقد أشاروا الى قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٨ ب٤، وذكروا إكمال مرحلة من هذه العملية بوضع المنسق الخاص لقائمة ب ٢٣ دولة، وذكروا توقعات الدول الأخرى اذا أدى اعتماد القائمة التي نحن بصدددها الى تحرير العملية وبدء مرحلة زيادة أكثر نشاطا. وقد عبر ممثل ماليزيا عن وجهة نظر مختلفة وباقتراحه بأن تدرس الجمعية العامة أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح. ولكن هذه الآراء تتفق على استصواب أن تتخذ الجمعية العامة خطوة حاسمة صوب تيسير عملية زيادة عضوية مؤتمر نزع السلاح، ووضع القواعد لإنعاشه. وإذا اختتمت هذه الممارسة خاتمة سعيدة أدى ذلك الى إزالة بقية من بقايا الحرب الباردة وسمح لمؤتمر نزع السلاح بالممارسة الكاملة لدوره بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، وبلدي يعلق أهمية خاصة على هذه الخطوة.

وفيما يتصل بأسلحة الليزر المسببة للعمى، يسر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن دولا كثيرة أشارت بشكل رسمي أو غير رسمي إلى تأييدها لبروتوكول بشأن موضوع الأسلحة المسببة للعمى. ومن الضروري أن يفتتم مؤتمر الاستعراض القادم هذه الفرصة الأخيرة لاعتماد هذه القاعدة القانونية، حيث أن من المؤكد أن الأوان سيكون قد فات لانعقاد مؤتمر تال للاستعراض. وستنقذ هذه الخطوة الوقائية العالم من الاحتمال المرعب المتمثل في إصابة أعداد كبيرة من الناس بالعمى المفاجئ بسبب أسلحة ليزر معينة يمكن أن تصبح قريبا قليلة التكلفة ومن السهل الحصول عليها. وتحقيقا لمقاصد اتفاقية عام ١٩٨٠ يمكن دون مفاوضات طويلة الاتفاق على بروتوكول يحظر عبارات واضحة صريحة أسلحة الليزر المسببة للعمى كطريقة من طرق الحرب ويحرم استخدامها.

ووضعت مقترحات تستأهل الاهتمام الواجب بالنسبة لأسلحة أخرى أيضا. وبما أن هذا هو أول مؤتمر للاستعراض يعقد منذ اعتماد الاتفاقية، من المؤسف أن هناك شعورا سائدا بالافتقار إلى الوقت خلال جلسات فريق الخبراء الحكوميين. إن المشكلة الجسيمة التي أوجدتها الألغام البرية جعلت الدول تشعر بأنها مجبرة - وبحق - على تكريس معظم وقتها لهذه المشكلة. لكن هذا لا ينبغي استبعاد مناقشة مسائل هامة أخرى. إن اتفاقية عام ١٩٨٠ يمكن أن تصبح معاهدة دينامية اذا تناولت المشاكل قبل أن تستفحل فيصبح من المتعذر التغلب عليها. ولهذا ينبغي إنشاء عملية استعراض منتظمة لتناول ومعالجة المشاكل وقت ظهورها.

ومن المعروف تماما أن أغلبية الصراعات المسلحة ليست ذات طابع دولي وأن هذه الصراعات مسؤولة أساسا عن المعاناة الهائلة التي يتسبب فيها الاستخدام العشوائي للأسلحة. لذلك من الضروري حتى تكون اتفاقية عام ١٩٨٠ فعالة من الناحية العملية أن تنطبق بنفس القدر على الصراعات المسلحة غير الدولية. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية توسيع الاتفاقية بحيث تشمل جميع الصراعات المسلحة غير الدولية، وليس تلك الصراعات التي بلغت عتبة معينة فحسب.

الماضي، في حين بُث مليوناً لغم تقريبا في الفترة ذاتها. فضلا عن هذا هناك مخزونات هائلة من الألغام في مختلف الترسانات جاهزة للانضمام إلى الألغام الأخرى المبعثرة في العالم.

وتعجز هذه الأرقام عن وصف المعاناة البشرية التي يشهدها أطباؤنا وممرضونا عادة، وهم يشهدون بأن الجروح التي تسببها الألغام هي أسوأ أنواع الجروح التي يتعين عليهم معالجتها في واقع الأمر. ولا يمكن لهذه الأرقام أن تعطي فكرة عن التمزق الشديد الذي تسببه الألغام للعائلات والمجتمع وتنمية البلدان المتضررة في الأمد الطويل.

ولا يمكن مواجهة كارثة بهذا الحجم عن طريق تدابير ضعيفة. في المقام الأول ينبغي اتخاذ تدابير مشددة لإزالة الألغام الموجودة حاليا في باطن الأرض بأسرع ما يمكن. وثانيا، ينبغي توخي حل دائم. وترى لجنة الصليب الأحمر الدولية رأيا راسخا أن التدبير الفعال الوحيد حقا هو حظر استخدام وإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد. كما نرى أنه ينبغي فرض ضوابط صارمة على استخدام وتصميم الألغام المضادة للمركبات وهي الألغام التي تتسبب في الواقع في وقوع إصابات بين المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية بمن فيهم مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية الذين يتعين عليهم بحكم عملهم استخدام الطرق للوصول إلى الضحايا.

وتلاحظ لجنة الصليب الأحمر الدولية مع الارتياح أن بضع دول شاركت في النداء بحظر الألغام المضادة للأفراد. ويحدوها الأمل أن دولا أخرى تحذو حذوها قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي ذاته. وفي الوقت الحالي يدرس فريق الخبراء الحكوميين عددا من المقترحات لا تبلغ في تأثيرها مبلغ الحظر الكامل. ومن بين هذه الاقتراحات نرى أنه من الضروري، كحد أدنى، أن تصبح جميع الألغام المضادة للأفراد عديمة المفعول من تلقاء ذاتها وبشكل مؤكد في غضون فترة محددة. بيد أننا نرى أن هذه القاعدة، على الرغم من أن من شأنها تقليل عدد الضحايا المدنيين، لن تحول دون وقوع أعداد كبيرة من المدنيين ضحايا لهذه الألغام بالنظر إلى أن هذه الألغام ستستمر في التسبب في وقوع ضحايا خلال فترة صلاحيتها.

وفي هذا الصدد نرى أنه ينبغي أن يتوفر تكامل أكبر بين القانون الإنساني الدولي من ناحية وقانون نزع السلاح من ناحية أخرى. ومن المؤسف أنه ما أن تصنع الأسلحة حتى تجد طريقها حتما إلى أيدي مستخدمين غير مسؤولين، وهذا صحيح بصفة خاصة في ميدان الأسلحة الصغيرة.

وختاما تأمل لجنة الصليب الأحمر الدولية أن يبذل المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية ١٩٨٠ الكثير من الجهد لجعل الاتفاقية وسيلة دينامية وذات معنى للحد من المعاناة والدمار اللذين يسببهما استعمال أسلحة تقليدية معينة في الصراعات الواسعة الانتشار في عالم اليوم. ومن الأمور الحاسمة أن تسارع جميع الدول بالتصديق على الاتفاقية وأن تشارك على نحو نشط في استعراضها حتى يمكن أن يكون لها أثر عالمي. ونرى أيضا أنه من الأمور الهامة جدا أن يجري استعراض الاتفاقية على نحو دائم ومنتظم بغية المحافظة على أهميتها ومصداقيتها في وجه التطورات.

السيدة لودهي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تقبلوا التهاني المخلصة لوفد باكستان بمناسبة انتخابكم. ونحن نشق بأنه في ظل توجيهكم الماهر ستتوصل اللجنة الأولى إلى قرارات هامة لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير أدولف فون فاغنر على الطريقة الفعالة التي أدار بها عمل اللجنة في العام الماضي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستلزر (النمسا)

وخلال السنوات القليلة الماضية شهد العالم تغيرات مثيرة كثيرة ومن الجلي أن أهم هذه التغيرات كان نهاية الحرب الباردة وانهايار الشيوعية. إن قلب النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية غير على نحو مثير لجميع وجوه المعادلة التي تتعامل بها الأمم بعضها مع بعض. ولكن لم يثبت أن هذا هو الدواء النهائي الذي صبونا إليه جميعا.

ولئن كان تهديد نشوب حرب عالمية وكارثة نووية قد تضاءل فإن العالم لا يزال مكانا خطيرا.

ومما هو متفق عليه عموما أن أحد وجوه الضعف الرئيسية لاتفاقية عام ١٩٨٠، واتفاقيات عديدة أخرى، هو الافتقار إلى آليات التنفيذ، وأن هذه المشكلة ينبغي تصحيحها خلال مؤتمر الاستعراض المقبل. ونظرا لأهمية هذه المسألة يجدر النظر بعناية في تحديد الآليات التي يمكن أن تكون من الناحية العملية أكثر فعالية بالنسبة لهذه الاتفاقية بعينها. وعلى الرغم من أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تتعاطف مع الرغبة في تفاذي وجود نظام مكلف ومعقد، نود أن نبرز أهمية اتخاذ تدابير تتسم بفعالية التكاليف حقا. وعندما يتمعن المرء في الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام حول التكلفة الباهظة للاستخدام العشوائي للألغام، من الجدير، حتى من وجهة النظر المالية البحتة، ضمان استخدام تدابير التنفيذ الأكثر فعالية. بيد أننا نأمل أن تكون المعاناة التي تسببها انتهاكات القانون عاملا حافزا هاما.

إن النطاق الهائل من المشاكل التي تسببها الألغام ناشئ إلى حد كبير عن الثمن الزهيد لهذه الأسلحة وسهولة الحصول عليها. وتبين تجربة لجنة الصليب الأحمر الدولية أن معظم المعاناة التي تحدث في الصراعات المسلحة، وخاصة الصراعات غير الدولية، مرده الاستخدام العشوائي الهائل للأسلحة الخفيفة. إن نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح يركز حتى الآن إلى حد كبير على احتواء التهديد الذي يسببه وجود الأسلحة النووية وركز على مدى العقدين الماضيين على الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وإن قلة استخدام أو عدم استخدام هذه الأسلحة شاهد على نجاح هذه الجهود، التي من الواضح أنها ينبغي أن تستمر دون انقطاع. بيد أن من اللازم أيضا النظر بشكل جاد في المشاكل العالمية التي يسببها صنع الأسلحة التقليدية والاتجار بها بلا ضوابط عموما. وتأمل لجنة الصليب الأحمر الدولية أن يتم إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مشكلة الاتجار الواسع بالأسلحة الخفيفة من أجل فرض بعض القيود المجدية على صنعها والاتجار بها. وحتى يتم هذا سنشهد للأسف باستمرار المذبحة التي تسببها هذه الأسلحة على نطاق واسع في أنحاء العالم.

والأسلحة عشوائية الأثر أو التي تسبب معاناة قاسية على نحو مفرط من الحري أن يفرض حظر ليس فقط على استعمالها ولكن على صنعها أيضا.

البازغة. وينبغي أن تعقد الأمم المتحدة سلسلة من حلقات العمل لتناول هذه المسائل ويمكن النظر في المقترحات التي تتولد عن حلقات العمل هذه في مؤتمر للدول الأعضاء.

وفي مجال عدم الانتشار النووي نعلق أهمية على التدابير التي هي محل النظر النشط في الوقت الراهن وهي استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب والتفاوض بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الإنشطارية. بيد أن تلك التدابير تقدم باعتبارها دواء عاما لحل مشكلات عدم الانتشار النووي. ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التي تسعى بها بعض الدول إلى وضع هذه التدابير خلقت الشكوك بشأن فعاليتها في نهاية المطاف.

وسيكون إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب خطوة قيمة صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على السواء. ولكن ينبغي أن تكون هذه المعاهدة شاملة حقا وألا تترك ثغرات تنفذ منها بعض الدول لإجراء تجارب نووية أو لمواصلة تحسين الأسلحة النووية.

وتؤكد الجمعية العامة على نحو ثابت على الحاجة إلى وقف إنتاج المواد الإنشطارية وإلى تحويل ونقل مخزوناتا تدريجيا إلى الأغراض السلمية. وقد قبلت باكستان توافق الآراء بشأن المواد الإنشطارية سنوات عديدة. وقد وضعت صيغة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي، بطريقة تضمن تصديق بعض الدول الراضة. ونحن لا نقبل أن يستخدم هذا الآن للمساس بأهداف المجتمع الدولي القائمة منذ وقت طويل في منع الانتشار.

لقد استخدم هذا القرار في مؤتمر نزع السلاح لتأييد إنشاء ولاية مقيدة جدا للتفاوض بشأن اتفاقية للمواد الإنشطارية. ومثل هذه الولاية تترك الباب مفتوحا أمام مسألة مخزونات المواد الإنشطارية غير المتماثلة وغير المتحكم بها. وإذا أريد أن يكون للاتفاقية أثر في عدم الانتشار فيجب أن تسعى إلى تخفيض مخزونات المواد الإنشطارية وإحداث توازن فيما بين هذه المخزونات وبصفة خاصة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل أن تسهم

وتهديدات الأمن العالمي تصدر الآن عن مصادر مختلفة: مواجهات إقليمية وسياسات هيمنة محلية وانتهاكات واسعة النطاق ومطلقة العنان لحقوق الإنسان من جانب أمم معينة. ويمكن أن تشعل جمرة وشرارة نار حرائق هائلة في الغابات شأنهما في ذلك شأن قبلة حارقة.

وعجز المجتمع الدولي على أن يعالج على نحو واف بالغرض هذه التهديدات الناشئة عن الطموح والاحتلال الأجنبي والنزاعات الدينية والعرقية وانتهاكات حقوق الإنسان ينشأ عن مفهوم يسوي بين سياسة الأمن من ناحية وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وحفظ السلم من ناحية أخرى. ولكن العوامل التي تولد الخوف الذي يوقد سباق التسلح تتجاهل تجاهلا كبيرا. وبالتالي نتناول الأعراض دون أن نعالج المرض ويتضح هذا من الطريقة التي نتناول بها اليوم مسائل نزع السلاح، بمعزل عن الظروف التي تولد الخوف.

ونزع السلاح النووي هو أحد المجالات التي أحرز فيها بعض التقدم. وقد أزيلت العقوبات التي تحول دون التنفيذ الكامل لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ومع ذلك فإن زيادة الزخم صوب القضاء على الأسلحة النووية قد يتأخر بسبب التطورات في شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

ويجب ألا تكون الأسلحة النووية بعد ذلك العملة الرئيسية للقوة. ومن الحري أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بغية تخفيض جميع الأسلحة النووية والقضاء عليها نهائيا في إطار زمني محدد.

وفي نفس الوقت من اللازم أن تتخذ تدابير لمعالجة عناصر زعزعة الاستقرار النووي التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن أن تتضمن هذه الجهود التخلص من الأسلحة الاستراتيجية التي يتم القضاء عليها بموجب معاهدات قائمة، وضمانات بشأن سياسات الاستهداف. التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومراقبة المواد والتكنولوجيا النووية التي قد تؤدي إلى الانتشار الرأسي أو الأفقي، وكبح جماع الآثار المزعزعة للاستقرار للتكنولوجيات

المبتسم". وحازت باكستان، رداً على ذلك، بعض القدرة التكنولوجية، لكننا اخترنا ألا نبني أو نضجر جهاز نووي.

وطوال سنوات، طرحت باكستان سلسلة من المقترحات الرامية إلى كبح الانتشار النووي في المنطقة. وهذه المقترحات تتضمن ما يلي: توقيع الهند وباكستان في وقت واحد على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية؛ وقبولا متزامنا لضمانات كاملة؛ والتحقق المتبادل من المنشآت النووية؛ ومعاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية؛ وإعلانا ثنائيا بالتخلي عن الأسلحة النووية. وحتى الآن، لم تواجه هذه المقترحات برد إيجابي. ولكنها، كأحلام الشاعر لانغستون هيوز، "أحلام مؤجلة". وبدلاً من أن تثير الأمل، تركتها الهند تتعفن.

وبالنظر إلى الخطر المتزايد الذي يمثله الانتشار النووي في المنطقة، نعتقد أنه من المحتم أن تعلن الهند وباكستان بشكل مشترك تخليهما عن الأسلحة النووية. ونقترح أن تصدر الدولتان، كخطوة أولى، إعلاناً مشتركاً تمتنع به كل منهما عن اللجوء إلى الخيار النووي وتلتزم بتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. إن ممارسة الضغط على مجموعة من الدول للتقيد باتفاقات عدم الانتشار دون احتواء التهديد النووي الذي يفرضه خصومها مصيرها الفشل المؤكد.

وتواجه منطقة جنوب آسيا أيضاً تهديداً آخر: تهديد انتشار القذائف. لقد بدأت الهند برنامجاً طموحاً يرمي إلى استحداث وإنتاج قذائف تسيارية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى. وقذيفة "أغني" وهي قذيفة تسيارية متوسطة المدى لها قدرة على حمل رؤوس نووية، تمر بمراحل متقدمة من التطوير. كما طورت الهند أيضاً "بريثفي" وهي قذيفة قصيرة المدى قادرة على حمل رأس حربي وزنه ١٠٠٠ كيلوغرام لمسافة ٢٥٠ كيلومتراً. وأجرت الهند اختباراً نهائياً قبل الاستخدام لقذيفة "بريثفي" هذا العام. ووفقاً لمصادر هندية رسمية، ستنتج قذيفة بريثفي قريباً بشكل مسلسل. وقذيفة بريثفي قذيفة متحركة. وفور إنتاجها سيكون على باكستان أن تفترض أنها وزعت فعلاً. وستكون جميع مدنها الرئيسية، عدا مدينة واحدة، في نطاق مداها. وستضطر باكستان عندئذ إلى توفير رد مكافئ.

المداولات التي تجري هنا في التوصل إلى اتفاق بشأن الولاية اللازمة في مؤتمر نزع السلاح.

وهناك تركيز كبير على عملية استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولئن كانت باكستان تعرب في أحيان كثيرة عن شواغلها فيما يتعلق بعدم الانصاف في المعاهدة فإننا مع ذلك نؤيد تمديدتها إلى أجل غير محدود إذا وافقت جميع الأطراف على ذلك.

لقد أوضحت حكومة باكستان، وسنوضح اليوم مرة أخرى أننا سنوقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا وقعت عليها جارتنا الهند وحينما تفضل ذلك. إن المفاوضات يلزمها شركاء مفاوضون. وباكستان تجلس اليوم وحدها على طاولة المفاوضات.

وسيبقى الصندوق النووي سريع الالتهاب في جنوب آسيا أخطر مكان على الأرض إلى أن يوافق الطرفان، أو ما لم يوافقا - وأعني هنا على وجه التحديد باكستان والهند - على التفاوض وحسم المسائل التي تفرق بيننا، بما في ذلك نزاع جامو وكشمير والقدرة النووية لكل من البلدين واللاتماثل الشديد فيما بينهما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وباكستان مستعدة للتفاوض بشأن جميع هذه المسائل للتوصل عن طريق المفاوضات إلى حلول عادلة ومعقولة لها. ولكن لا يمكننا أن نتفاوض وحدنا وجيراننا الهنود يرفضون الكلام. وستبقى المنطقة والعالم كله مكاناً خطيراً بسبب التعنت الهندي.

وهناك طريقة قابلة للتطبيق لتحقيق أهداف عدم الانتشار في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا أيضاً وهي إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية. وإنشاء هاتين المنطقتين من شأنه أن يعزز هدفي الأمن الإقليمي وعدم الانتشار العالمي، بما في ذلك القبول العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي جنوب آسيا نواجه حالة أشد خطورة من خطورة أي حالة في أي مكان آخر بسبب تهديد سباق تسلح نووي. في عام ١٩٧٤، فجرت الهند جهازها النووي، الذي أطلقت عليه اسماً ملطفاً هو "بوذا

من شأنها أن تكون إطارا لاتفاق إقليمي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ولكن مرة أخرى، لم تواجه أي مبادرة من هذه المبادرات باستجابة إيجابية.

وفي جنوب آسيا، العامل الهام للتوصل إلى اتفاق بشأن الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء هو حل نزاع كشمير. لقد خاضت الهند وباكستان الحرب مرتين بشأن كشمير، ولا تزال كشمير المصدر الرئيسي للتوترات بيننا. ولقد حان الوقت لاجراء مفاوضات لحل مسألة كشمير قبل أن تحدث كارثة. والنزاع حول كشمير لن يحل إلا إذا سمح لشعب كشمير بأن يقرر مصيره بحرية.

وهناك إدراك متزايد أن مشاكل كشمير، وتحديد الأسلحة التقليدية والانتشار النووي في جنوب آسيا مترابطة ترابطا وثيقا ويجب أن تتناول بطريقة متكاملة. وتعتقد باكستان أن المسائل الرئيسية التي تهدد الأمن في جنوب آسيا ينبغي أن تتناول تناولا شاملا. لقد اقترحت باكستان والولايات المتحدة بشكل منفصل أن تجري روسيا، والصين والولايات المتحدة وكذلك الهند وباكستان مناقشات لتعزيز الأمن وعدم الانتشار في جنوب آسيا. وقبلت هذا جميع الدول المقترحة اشتراكها عدا الهند. وقبلت باكستان أيضا الفكرة التي تلت ذلك بإجراء محادثات متعددة الأطراف أوسع نطاقا بشأن أمن جنوب آسيا. ويبدو أن هذه الفكرة أصبحت أيضا ضحية لاعتراض هندي.

لقد عرف وزير الدفاع الأمريكي، السيد ويليام بيرلي جنوب آسيا - خلال زيارته الأخيرة للصين - بأنها تحد كبير للأمن الإقليمي في آسيا. قال،

"إننا على شفا سباق للأسلحة النووية على شبه القارة، حيث العلاقات بين الهند وباكستان متوترة منذ سنوات ومصاحبة الأسلحة النووية للتوترات القائمة يمكن أن تحدث كارثة لكلا البلدين - وحقا للمنطقة كلها".

إننا نبعد بمقدار نصف عقد فقط من بداية الألفية الجديدة. وعملنا في هذه اللجنة قد يحدد تماما

ونريد أن نتجنب سباقا في القذائف في جنوب آسيا. واتخاذ أي نهج لا يتناول سوى نقل القذائف بينما يتجاهل الاستحداث الأصلي من شأنه أن يزيد انتشار القذائف بدلا من أن يوقفه. وقد اقترحت باكستان انشاء منطقة خالية من القذائف في جنوب آسيا لحظر انتاج ووزع القذائف التسيارية وإجراء التجارب عليها.

ويحوم تهديد آخر فوق منطقة جنوب آسيا: تهديد تكديس الأسلحة التقليدية الذي تدفع إليه العلاقات العدائية الإقليمية. والتركيز العالمي على الانتشار النووي يخفي في كثير من الأحيان التهديد الذي يفرضه السباق بالأسلحة التقليدية. إن الأسلحة التقليدية هي التي تستخدم فعلا في تفجر النزاعات الراهن في أنحاء العالم؛ والأسلحة التقليدية هي التي تستهلك ٩٠ في المائة من نفقات التسلح العالمية؛ والتهديد الذي يفرضه الاختلال في قدرات الدفاع التقليدية هو الذي يضطر الدول إلى السعي إلى الحصول على وسائل غير تقليدية لردع العدوان.

وتوفر جنوب آسيا مثالا تقليديا على التهديد الذي يفرضه تكديس الأسلحة التقليدية غير المراقب الذي تقوم به دول اقليمية. ومنذ عام ١٩٨٦، تجاوزت الميزانية الدفاعية الهندية مقدار تسعة بلايين دولار سنويا. وعملية تكديس الأسلحة التقليدية الهندية مستمرة، كما تدل على ذلك الزيادة في الميزانية الهندية بنسبة ٢٠ في المائة في ١٩٩٣-١٩٩٤. وقوات الهند الكبيرة، وهي ثالث أكبر قوة في العالم، يوزع معظمها وبشكل ينذر بالخطر ضد باكستان.

وعلى العكس من ذلك، ومنذ عام ١٩٩٠ نقصت القدرة الباكستانية التقليدية بشكل كبير. فقد تعرضت باكستان لحظر تمييزي. واللاتماثل الذي يترتب على ذلك في القدرات التقليدية لا يبشر بالخير بالنسبة للأمن الإقليمي أو بالنسبة لعدم الانتشار في جنوب آسيا.

وبغية تعزيز تحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا وخفض التهديدات الإقليمية، طرحت باكستان عددا من المقترحات التي تتضمن: خفض المتبادل والمتوازن للقوات التقليدية؛ واتخاذ تدابير لمنع امكانية شن هجوم عسكري مفاجئ؛ ووضع مبادئ

الانتشار وضمان تنفيذ هذا النظام، من الضروري ضمان التقيد العالمي الحقيقي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبين القبول الواسع للمعاهدة القيمة الكبيرة لإسهامها الحيوي في منع انتشار الأسلحة النووية. وبهذه الروح يرحب وفدي بانضمام جورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يرحب بعزم الأرجنتين على الانضمام إلى المعاهدة قبل مؤتمر ١٩٩٥. ونحن نرحب بتقيد بلدان أخرى بالمعاهدة.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، تجري مفاوضات جادة بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل لهذه التجارب، في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية أساسي لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ولهذا السبب نؤيد وجهة النظر التي مفادها أن من شأن الإبرام المبكر للمعاهدة أن يكون له أثر كبير على القرار بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونشارك أيضا وجهة النظر القائلة أن وضع ترتيب دولي فعال بشأن ضمانات أمن لها مصداقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من شأنه أن يساعد في تسهيل تمديد المعاهدة. ومن شأن حظر على إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة أن يكون له نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنزع السلاح النووي. ونأمل في أن نحقق المزيد من التقدم في هذا الميدان أيضا.

ولا تزال الألغام البرية تقتل السكان المدنيين في أنحاء مختلفة من العالم وتسبب لهم المعاناة. وبغية القضاء النهائي على هذا الرعب المروع يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود المتضافرة لاعتماد حظر شامل على الألغام البرية: حظرا على استخدامها وإنتاجها وتخزينها ونقلها.

ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح في هذا العام أيضا من التغلب على العقبات التي تعترض سبيل توسيع عضويته. ونرى أن يتوافق تكوين المؤتمر مع حقائق عصرنا الحالي، عصر التعاون والحوار بين الدول. ونحن جميعا مطالبون بمراعاة ذلك حتى يمكن حسم المأزق الحالي في المستقبل القريب.

ما إذا كان العصر الجديد عصر أمل، وعصر سلم، وعصر تنمية اقتصادية واجتماعية، أو على العكس من ذلك تكرارا من البداية لحمامات الدم السيمفونية التي اتسم بها القرن العشرون. ونحن في باكستان ما زلنا نختار موسيقى التنمية بدلا من نشاز الخراب. ونحن جارتنا على الاشتراك معنا في عزف "كونشيرتو" السلم.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أود أن أهني بحرارة السفير فالنسيا رودريغيز بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأنا واثق بأنه سيقود أعمالنا بخبراته ومهاراته الدبلوماسية الثرية إلى خاتمة ناجحة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لسلفه السفير فون فاغنر ممثل ألمانيا، على قيادته القديرة للجنة في العام الماضي.

وجلبت نهاية النظام في القطبين للبشرية أملا جديدا في السلم والاستقرار والتعاون. وعلى الرغم من ظهور بؤر جديدة للآزمات ولزعزعة الاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم فإن الجهود الدؤوبة التي لا تكل التي يبذلها المجتمع الدولي لنزع السلاح والأمن الدولي أسفرت عن نتائج إيجابية ومشجعة يمكن أن تساعد في وقف سباق التسلح وبصفة خاصة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الوقت المملوء بالفرص والتحديات، يحدونا الأمل في أن تساعدنا اللجنة الأولى في الدورة الراهنة للجمعية العامة على التحرك تدريجيا صوب تحقيق هدفنا المشترك وهو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة.

وسيكون للعام القادم أهمية كبيرة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وآمل وأعتقد بأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها في عام ١٩٩٥، باعتباره حدثا هاما في جدول أعمال نزع السلاح، سيتوصل إلى نتيجة ناجحة كما يتوقع المجتمع الدولي وذلك بفضل حكمة الدول الأطراف. وبغية تحقيق نظام فعال لعدم

اقتناع بأنها ستنهض بالجهد الرامي إلى خفض مستويات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وبعد مرور خمسة أعوام على نهاية الحرب الباردة، يجب علينا أن نسلم بأن واقع نزاع السلاح العالمي لم يرق إلى مستوى أحلامنا. ويتسم هذا العقد الأخير من القرن بوجود الشك والتناقضات. ولكن معاهدة الحظر الشامل للتجارب قد جلبت علامات جديدة تبعث على الأمل، وهناك زخم جديد في مفاوضات نزاع السلاح الدولي. هناك الآن فرصة تاريخية لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وقرار معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإبقاء على الموقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية قد أسهم إسهاما كبيرا في تحسين الجو التفاوضي في مؤتمر نزاع السلاح. وتأمل سيرايليون في أن تؤدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دورها في اختتام المفاوضات بالامتناع عن إجراء مزيد من التجارب. وإن للاتفاق بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب أثرا كبيرا على تحقيق نزاع السلاح النووي، ولا سيما تحقيق أهداف منع الانتشار النووي. وتحت سيرايليون المجتمع الدولي على اغتنام هذه الفرصة وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أسرع وقت ممكن.

ونظرا للأهمية المعلقة على مؤتمر نزاع السلاح، نطلب إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزاع السلاح التابع للأمم المتحدة أن تأخذ في اعتبارها آراء البلدان غير الأعضاء في المؤتمر. ومن شأن القيام بذلك أن يؤدي إلى تأييد أكبر لأهداف المؤتمر واستنتاجاته. وفي هذا الصدد نود أن نشدد على التأييد القائم لتوسيع المؤتمر: ينبغي زيادة عضويته ليستجيب على النحو الواجب للتحديات الجديدة التي يواجهها العالم.

وتتسم مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بأهمية خاصة بالنسبة لوفدي. وتظل سيرايليون، بوصفها طرفا موقعا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بأحكامها. بيد أن هناك قدرا كبيرا من التعاطف مع الرأي القائل بأنه من اللازم النظر في عدد من الخيارات حتى تحظى المعاهدة بقبول عالمي.

وفي جنوب شرقي آسيا يتوطد جو التعاون والتفاهم بين دول المنطقة. ويجري حاليا، على نحو منظم، تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين هذه الدول، مما يعكس الرغبة المشتركة لدى الدول في تعزيز التعاون والثقة المتبادلة. ومما لا يقل أهمية، الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى، المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في بانكوك في تايلند بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. فقد مكن هذا المحفل بلدان جنوب شرقي آسيا وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصفة عامة من الشروع في تبادل وجهات النظر والتشاور فيما بينها بشأن القضايا السياسية والأمنية التي تحظى باهتمام مشترك.

ويمثل هذا الاجتماع الأول من نوعه فصلا جديدا للسلم والاستقرار والتعاون في تاريخ بلدان جنوب شرقي آسيا، وبوصفنا بلدا عانى كثيرا من نتائج حرب طويلة، شاركنا باهتمام كبير في ذلك الاجتماع. ونعتبر نتائجه إيجابية عموما ونعرب عن أملنا في أنه سيسهم في تعزيز وتقوية التعاون السياسي والأمني فيما بين دول المنطقة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لن تدخر جهدا في الإسهام المخلص في هذه الجهود بغية تحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة سلم واستقرار وتعاون حقيقي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد فوفانا (سيرايليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، لتكن كلماتي الأولى تهنئة لكم على انتخابكم لمنصب ستوجهون فيه شؤون اللجنة الأولى. إن ثراء خبرتكم السياسية والمهنية وصفاتكم الشخصية ستفيد ولا شك عمل اللجنة في الشهور القادمة. ويتمنى وفدي لكم كل النجاح. ونتوجه بالتهنئة أيضا لباقي أعضاء المكتب على انتخابكم. وأود كذلك أن أثني على سلفكم السفير أدولف فون فاغنر ممثل ألمانيا، على الأسلوب الممتاز والتقدير الذي أدار به عمل هذه اللجنة أثناء الدورة الثامنة والأربعين. كما نود أن نعبر عن التقدير للأمانة على العمل الكفؤ الذي قامت به أثناء الأشهر القليلة الماضية.

ونحن على استعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، في لجنة نزاع السلاح والأمن الدولي، في

الحرب الباردة لم تزل الخطر الذي ينتظرنا من انتاج الأسلحة الهائل. وعلى النقيض من ذلك، في بعض الحالات تزايد الخطر تزايداً فعلياً. ولذا فإن سيراليون ترى أن تحديد الأسلحة التقليدية مسألة ينبغي معالجتها بنشاط. ونعتقد أنه يجب علينا أن نركز على مسألة الجوانب المترابطة لتكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار. ونحتاج إلى مناقشة الوسائل العالمية وغير التمييزية لتعزيز الوضوح والشفافية في ذلك المجال، وخاصة عن طريق استخدام سجل الأسلحة التقليدية. وبينما تكون الشفافية والسياسات المتسمة بضبط النفس والاحساس بالمسؤولية وسلوك حسن الجوار عناصر أساسية لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من الواضح أنه أصبح من الحتمي، إذا أخذ بالحالة السائدة في العديد من أجزاء إفريقيا، أن يعالج المجتمع الدولي جدياً مسألة نقل الأسلحة التقليدية. ويجب علينا أن نتوخى أقصى درجات اليقظة في رصد عمليات نقل الأسلحة التقليدية من البلدان المنتجة عن طريق أطراف ثالثة إلى البلدان المستهلكة.

غير أن هناك شعاعاً واحداً من الأمل هو أن سرعة نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي ما زالت مشجعة للغاية. ولقد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويجري اتخاذ تدابير لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أن المجتمع الدولي سيستفيد من حيث الأمن والتجارة والتنمية من الحظر الكامل على هذه الفئات من أسلحة الدمار الشامل وهو الحظر الذي سيفرض عن طريق التشغيل الفعال للمعاهدتين.

وما برحت حكومة سيراليون تؤيد فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم. وبالتالي، فقد أيدت سيراليون جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف وقد أيدت جميع القرارات المتخذة بشأن المسألة. ونعتقد أن أهمية هذه المناطق لسلامة بيئتنا في المستقبل ينبغي ألا يستخف بها، وفي هذا الصدد بالذات ينبغي النظر في هذه المسألة - بغية إضفاء الطابع العالمي على انشائها.

إن عقد مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها يوجد فرصة فريدة لإجراء تقييم واقعي لتنفيذ المعاهدة. وليس هناك شك بأن مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار مرتبطة بقضايا حاسمة مثل نزع السلاح النووي، ونشر المعرفة النووية للأغراض السلمية، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن ثم فإن المسائل التي سنواجهها في العام المقبل لا ينبغي أن تقتصر على ما إذا كان ينبغي التمديد المحدد المدة أو غير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار. إن طول فترة المعاهدة سيتوقف في نهاية الأمر على حسم هذه المسائل وعلى صدق الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها. ووفدي على ثقة بأنه يتعين علينا، ونحن نستعد لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم، أن نخلق جواً من الثقة فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتشجيعها على الانضمام إلى المعاهدة.

وما برحت معاهدة عدم الانتشار العامل الكامن وراء جميع جهود المجتمع الدولي طوال الأعوام الـ ٢٥ الماضية لوقف مد الأسلحة النووية. وبالرغم من أن التوقع العام في الستينيات كان بأنه سيكون في العالم عدد كبير من الدول الحائزة للأسلحة النووية بحلول الثمانينيات، فإن هذا ليس هو الحاصل. وبدلاً من ذلك، وإدراكاً لخطر انتشار الأسلحة النووية، انضم حتى الآن ١٦٠ بلداً، بما فيها سيراليون، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، تاركة حفنة من البلدان خارج إطار المعاهدة. إن ضمانات الاستخدام السلمي المنبثقة من المعاهدة ومن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أرسيت الأساس للتعاون الدولي بالغ القيمة في مختلف الميادين، كتوليد الطاقة النووية والطب النووي وفي التطبيقات الزراعية والعلمية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج معاهدة عدم الانتشار الالتزام الوحيد من الدول الحائزة على الأسلحة النووية بنزع السلاح النووي الكامل، وحتى هنا، هناك الكثير الذي يتعين فعله إذا أردنا صون السلام.

وينبغي النظر إلى نزع السلاح ككل في سياق الدبلوماسية الوقائية. ويجب علينا أن نسلم بأن نهاية

السيد غياماتي (هنغاري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنظر إلى أن وفد هنغاري يتكلم للمرة الأولى في ظل رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي أن أقدم إليكم بالتهانئ على انتخابكم لهذا المنصب الهام. إن انتخابكم اعترافاً بأنتم جديرون به بمهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم، وكذلك إشادة واجبة بالدور الذي يلعبه بلدكم في الأمم المتحدة. ووفدي يثق ثقة كاملة بأنكم وسائر أعضاء هيئة المكتب ستديرون أعمال اللجنة بعناية وكفاءة. وأرجو أن تطمئنوا إلى مساعدتنا لكم في ذلك المسعى.

وبالأصالة عن شخصي أود أن أقول إن من دواعي سروري وشرفي أن تتاح لي الفرصة لأن أشاطركم بعض الأفكار بشأن بضع مسائل ذات أهمية آنية تسبب قلقاً خاصاً لبلدي.

جعلت التغييرات التاريخية التي وقعت في العالم منذ عام ١٩٩٠ البعض يعتقدون بأنه من السهل إنشاء نظام عالمي جديد وبأنه في ظل ذلك النظام الجديد ستزول قريباً جداً الحاجة إلى تحديد الأسلحة.

وبالطبع فإن عهد المواجهة بين الدولتين العظميين قد انقضى. وانقضى أيضاً وقت الجيوش الضخمة للتحالفين العسكريين اللذين ظلا يواجهان بعضهما بعضاً على مدى عقود. بيد أن النظام العالمي الجديد لم يتبلور بعد ولا يزال يتعين علينا أن نقاوم تركة الماضي. والأمر الأكثر إزعاجاً هو أنه لا يوجد أحد يجرؤ على القول إنه يرى بصيص ضوء في نهاية النفق.

ولذلك فإن بند تحديد الأسلحة سيظل على جدول أعمالنا وقتاً طويلاً. إن القدرات العسكرية الكبيرة التي بنيت في حقبة ماضية لم تتلاش. بل على النقيض من ذلك فإن الأثر الردعي لإمكانية نشوب مواجهة واسعة النطاق لم يعد يجدي، وتحتدم أكثر من أي وقت مضى صراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا التي ظلت طيلة عقود بشكل لم يسبق له مثيل أكثر القارات سلاماً. وفي تلك الصراعات، يفقد المزيد من الناس أرواحهم وتزايد باستمرار المطالبة بعمليات لحفظ السلم. ونتيجة ذلك من الصائب والسليم القول إن جهود تحديد الأسلحة

ويؤيد وفدي الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية. كما ننادي بفرض حظر على صنع وتصدير الألغام البرية، حيث أنها ما برحت تتسبب في بؤس بالغ الحد ومعاناة لا توصف للعديد من السكان في جميع أنحاء العالم.

ومما يثير دهشتنا أن البلدان المصنعة للأسلحة تواصل إنتاج أدوات الدمار الرهيبة هذه وخاصة أنه ثبت أن هذا المجال لا يدر ربحاً كبيراً عليها. ونحن نناشدها إعادة النظر في سياساتها المتصلة بإنتاج الألغام البرية، بالنظر إلى أن الناس الذين يعانون منها أكثر من غيرهم هم حتماً السكان الأضعف في البلدان النامية: النساء والأطفال والمزارعون الفقراء الذين يحاولون فلاحاً أراضيهم في أعقاب الصراعات. ونحث المجتمع الدولي على فرض تقييد إضافي على صنع أو استخدام أو تجارة الألغام البرية، نظراً للأسلوب العشوائي الذي تتسبب به في الأذى للسكان المدنيين.

وأود أن أعبر عن ارتياحنا لأن مركز شؤون نزع السلاح قد احتفظ بموقعه في نيويورك ولم ينتقل إلى جنيف. وبالنسبة لمعظمنا فإن هذا القرار قرار بناء وسيسمح للوفود الصغيرة مثل وفدنا أن تنتفع انتفاعاً كاملاً بأنشطة المركز. ونشكر الأمانة على تأييدها آراء غالبية الوفود.

ويود وفد سيراليون أن يكرر الإعراب عن تأييده لنزع السلاح ولوضع ضوابط شديدة على جميع أشكال الأسلحة سواء كانت نووية أم تقليدية. وبوصفنا بلداً في غمرة حرب العصيان ويقوم بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي كبير وكذلك جدول زمني للتحويل السياسي - ويمر بكل هذا في وقت واحد - لدينا مصلحة خاصة في العوائد المتحققة من تحديد الأسلحة والتعايش السلمي. لذلك نناشد هذه الهيئة أن تسعى بقوة أكبر من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الحد من انتشار الأسلحة وجعل العالم مكاناً أكثر أمناً وتقدماً. كما نود تأييد الآراء التي أعرب عنها المتكلم السابق الذي أوضح أن نزع السلاح سيكون ذا مغزى أكبر إذا ارتبط بالتأكيد الأكبر على الدعم الانمائي المقدم للبلدان الأكثر فقراً.

العسكريتين، واحداهما لم تعد قائمة، فقد تبين أن من الممكن تكييفها مع الظروف المتغيرة، وصارت أداة مفيدة جدا في الإدارة الناجحة لتوحيد ألمانيا وحل معاهدة وارسو والاتحاد السوفياتي وهي لا تزال تساعد في الحفاظ على التوازن الدقيق بين القوات في أوروبا.

وليست معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إحدى قصص النجاح الحقيقي القليلة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية فحسب، ولكنها أيضا عماد لا غنى عنه في الأمن الأوروبي ودونها فإن الاستقرار في القارة يمكن أن يتعرض لتحدي خطير. وهذا يعني أنه لا يصح السماح بإجراء تغييرات في المعاهدة قبل تنفيذها الكامل أي قبل عام ١٩٩٦. وإلى جانب التنفيذ الدقيق للمعاهدة سيتعين علينا الاستمرار في تكييف المعاهدة للقوائم المتغيرة في إطار المعاهدة ذاتها وأن نلبي شواغل بعض الدول الأطراف فيها، مثل شواغل الاتحاد الروسي وأوكرانيا المتصلة بما يسمى "القواعد الجانبية" للمعاهدة.

ولا يسعنا، والأمر كذلك، أن نغض أعيننا عن عيوب نظام القوات التقليدية في أوروبا. والعيوب الرئيسي إنها إذ تستند - وذلك لأسباب مفهومة في أواخر الثمانينات - إلى مفهوم إزالة التباينات بين الكتلتين العسكريتين فإنها لا تقيد القوات المسلحة للدول الأخرى في أوروبا. والعديد من هذه الدول لا تشكل مصدر قلق على الإطلاق بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا. ومن المؤسف حقا أن منطقة من القارة - وهي أكثر المناطق اضطرابا على الإطلاق - قد تركت خارج نظام القوات التقليدية في أوروبا وأقصد جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة.

وأنا متأكد من أنني لست بحاجة إلى شرح السبب في أن هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لنا في هنغاريا، وبلدان أخرى في المنطقة، ولجميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك، نحن مقتنعون بأن الخطوة التالية - البالغة الإلحاح - في مجال تحديد الأسلحة التقليدية يجب أن تكون إعداد وتنفيذ معاهدة موثوق بها لتحديد الأسلحة لتلك المنطقة. ويجب أن تشمل المعاهدة الجديدة جميع قوات البلدان التي ظهرت على أراضي يوغوسلافيا

لا ينبغي الاستمرار فيها فحسب بل يجب أيضا تعزيزها بجد واجتهاد.

وسجل حكومة هنغاريا في ميدان نزع السلاح سجل معروف لدى هذه الهيئة. لذلك لست بحاجة إلى الخوض في التفاصيل ولكن سأعرض مرة أخرى باختصار اهتماماتنا وأولوياتنا الرئيسية. ونرى أنه ينبغي الاستمرار في إيلاء أولوية عليا لعدم الانتشار، ليس عدم انتشار الأسلحة النووية فقط بل أيضا عدم انتشار تكنولوجيات أخرى. وتؤيد هنغاريا تأييدا مطلقا التمهيد غير المحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار، وتقيد الجميع متطلبات نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وإنشاء هيئة جديدة للرقابة على الصادرات وتشغيلها الفعال لكي تحل محل لجنة تنسيق الصادرات إلى المناطق الشيوعية (كوكوم)، والجهود الرامية إلى إحراز التقدم الكبير صوب المزيد من الشفافية في مجال التسليح والميزانيات العسكرية، وتعزيز جميع المؤسسات والترتيبات المماثلة الأخرى.

وفضلا عن ذلك، هناك مجال خاص من مجالات تحديد الأسلحة لم يوجه إليه، في رأينا، الاهتمام الكافي وينبغي فيه تعزيز الجهود بعزم ثابت. وأقصد مجال تحديد الأسلحة التقليدية. وإنه لمن قبيل التلطيف في القول في هذه الأيام أن ننتع الأسلحة "الرفيعة التكنولوجية" بأنها أسلحة "تقليدية". إن كمية الدمار الذي يمكن أن تسببه تلك الأسلحة تقارب كمية الدمار أو أكبر من كمية الدمار الذي تسببه الأسلحة النووية. بل الأهم من ذلك أنه لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن جميع الصراعات والحروب الكبرى في العقود القليلة الماضية قد استخدمت فيها الأسلحة التقليدية وأن مئات الألوف من الأشخاص الأبرياء قد قتلوا بأسلوب "تقليدي".

وفي أوروبا استطعنا أن نضع وننفذ بنجاح اتفاقا هاما لتحديد الأسلحة التقليدية، وأقصد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهذه المعاهدة فعالة جدا. إن التزامات التدمير بمقتضى تلك المعاهدة أدت إلى القضاء على كمية من الأسلحة الثقيلة أكبر من الكمية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة وضعت ووقعت في الأشهر الأخيرة من الحرب الباردة وكان القصد منها أصلا القضاء على التباينات الكبيرة بين الكتلتين

الأوروبي بنهاية القرن. وينبغي أن تراعى فيها أيضا المتطلبات الأمنية المشروعة لجميع الدول الأطراف، بما في ذلك، في جملة أمور، الحاجة إلى المرونة بين التحالفات.

إن الموقف الهنغاري بشأن حاضر ومستقبل تحديد الأسلحة واضح للغاية. إننا لا نحيد تحديد الأسلحة من أجل تحديد الأسلحة. كما أن الذي يجعلنا شديدي الاهتمام ليس المصلحة الذاتية للدبلوماسيين الموقرين المعنيين بتحديد الأسلحة. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن تحديد الأسلحة إحدى أهم أدوات الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار. وإنه يجب أن يُستخدم بشكل مكثف في المستقبل أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد ساي (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم أنتم وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم لقيادة لجنتنا. وأنا واثق بأنكم، بمهارتكم بصفتمكم دبلوماسيا لطيفا وبخبرتكم، ستقودون أعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

من بين الجوانب الإيجابية التي تمخض عنها انتهاء الحرب الباردة تحسين العلاقات بين الدول النووية الكبرى وظهور مناخ أكثر مواتة لحل الصراعات الدولية الكبرى. وهذا التطور السياسي الهام كان له صدى إيجابي على المفاوضات في مجال الأسلحة النووية، كما شجع على إبرام اتفاقات هامة لنزع السلاح. وفضلا عن ذلك، حل حلف عسكري كان متصورا في إطار الحرب الباردة. ومما هو مأمول فيه أن تحذو جميع التحالفات وأدوات الحرب الباردة الأخرى في جميع أنحاء العالم نفس الحذو.

ومع أن الجوانب الإيجابية لفترة ما بعد الحرب الباردة سمحت باسترخاء التوترات في بعض مجالات الحياة السياسية الدولية، فإنها، لسوء الحظ، لم تعزز السلم والأمن الدوليين تعزيزا حاسما. فالترسانات النووية المملوءة بالأسلحة لا تزال تهدد البشرية بحدوث محرقة نووية. ومستويات التسليح التي وصلت

السابقة، كما أنه قد يكون من الجدير أن تنضم البلدان الأخرى في المنطقة إلى نظامها.

وإن ترتيبات تحديد الأسلحة يمكن أن تقوم، بطبيعة الحال، على مفهوم معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، لكن سيكون علينا في حالات كثيرة أن نعترف بالاختلافات وأن نضع في الاعتبار الدروس المستفادة من السنوات القليلة الماضية. وبالتالي نعتقد، على سبيل المثال، أن المعاهدة ينبغي أن تشمل، بالإضافة إلى الأنواع التي تشملها معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، المدفعية دون عيار ١٠٠ ملم، والقذائف سطح - سطح، والسفن البحرية الحربية الكبرى وما إلى ذلك. وينبغي أن يكون فرض القيود على أساس وطني فقط، لكن التحقق من المعاهدة ينبغي أن يكون هدفا مشتركا، ويحتل أن تقوم به منظمة دولية. ونعتقد أن اتحاد أوروبا الغربية يمكن أن يكون مؤهلا بشكل خاص للقيام بهذا العمل.

ويمكن السعي لوضع ترتيبات دون إقليمية لتحديد الأسلحة في أجزاء أخرى من أوروبا، أيضا، إذا ما رأت بلدان أي منطقة ذلك ضروريا. وتؤيد هنغاريا بالتأكيد أية مبادرة من هذا النوع، وبخاصة في المناطق التي لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث مواجهة عسكرية، من تركة الماضي، فيها، وعلى سبيل المثال، في منطقة البلطيق.

وفي أعقاب التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا ووضع ترتيبات دون إقليمية لتحديد الأسلحة، سيجيء الوقت لاستعراض نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا بشكل عام. ونعتقد أنه عندما تتوفر هذه الظروف، في وقت ما، بوسعنا اقتراح وضع معاهدة جديدة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية تغطي قوات جميع الدول الأوروبية. وتلك المعاهدة يمكن أن تُبنى على أساس معاهدة القوات التقليدية في أوروبا في عديد من الجوانب ولكن ينبغي أيضا أن تختلف عنها. والاختلافات الرئيسية، بالإضافة إلى اختلاف الدول الأطراف فيها، يمكن أن تكمن في النطاق الجغرافي الذي تغطيه، وفي نهج يقوم على التزامات وطنية خالصة، وفي إضفاء الطابع الدولي على التحقق، وما إلى ذلك. وينبغي أن توضع المعاهدة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأن تصبح دعامة كبرى من دعائم الأمن

توزيعه على جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وهناك أيضا خطط لعقد اجتماع مشترك بين الفريق الحكومي الدولي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وفريق خبراء الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لوضع للمسات الأخيرة على مشروع المعاهدة.

وينص مشروع المعاهدة، الذي تبدو أهميته واضحة، بتطلعات الشعوب والدول الأفريقية القديمة العهد إلى تخليص أفريقيا من الأسلحة النووية. وللمشروع أهمية كبرى بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي قررت - وقد انتهى الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري - أن تولي أولوية لتسوية المنازعات الأفريقية. وبالفعل، فبغير مناخ سلمي مستقر، من المحتمل أن يطاح بتطلعات الشعوب الأفريقية إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والتنمية والديمقراطية. ولذلك فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا جزء من جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، وذلك بتهيئة مناخ من الثقة موات لإقامة علاقات حسن الجوار وتسوية المنازعات وخفض النفقات العسكرية.

وإن إنشاء رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٣ لآلية منع المنازعات وإدارتها وتسويتها ينبغي أن يتيح لمنظمتنا القيام بدور حيوي في تسوية المنازعات في أفريقيا مع التأكيد بشكل خاص على منع المنازعات.

وبالفعل، نحن مقتنعون بأنه بمجرد تسوية المنازعات سيسهل تنفيذ تدابير نزع السلاح. وبالتالي، فإن مشروع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا يستحق دعم المجتمع الدولي، وبخاصة تلك الأحكام التي تنطبق على أقاليم أفريقية تنتمي إلى دول غير أفريقية، والأحكام المتعلقة بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد دول في المنطقة.

إن اللجنة الأفريقية المعنية بالطاقة النووية المنصوص عليها في مشروع المعاهدة تستحق أيضا دعم المجتمع الدولي. وبالفعل فإن أحد الأهداف الكبرى لمشروع المعاهدة هو تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبخاصة لأغراض التنمية الاقتصادية. واللجنة الأفريقية المعنية بالطاقة النووية التي من

إليها الدول الكبرى وبلدان أخرى في بعض مناطق التوتر الشديد لا تزال شاذة عن المألوف. والاتجار بالأسلحة آخذ في الازدهار والاندفاع إلى إشعال العديد من الحروب الأهلية، والصراعات والتوترات العرقية. ونظام الأمن الجماعي المنشأ بعد الحرب العالمية الثانية تظهر به عيوب خطيرة حيث اتضح عجزه عن منع "التطهير العرقي" والإبادة وسائر انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق كبير، ناهيك عن وقفها.

وهذه التهديدات التي يمكن أن نراها جميعا تزيد من تعقدها تهديدات أخرى أكثر غدرا وليست أقل خطورة: الفقر والركود الاقتصادي، واليأس، والتدهور البيئي، والأوبئة والاتجار بالمخدرات. وهذه التهديدات يجب أن تتناول على مستوى عالمي وبطريقة منسقة وبنفس الإلحاح. فضلا عن ذلك، يجب إنشاء وسائل جديدة للتعاون كما يجب زيادة النهوض بدور الأمم المتحدة المركزي.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، نعتقد أنه من الحيوي التأكيد على أهمية الجهود المستمرة الرامية إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نلاحظ بخيبة أمل أننا ما زلنا بحاجة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، رغم طلبات المجتمع الدولي الملحة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تتلق بعد ضمانات ملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها. ومن نافلة القول إن تلك الضمانات ليس من شأنها سوى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم إلى أن يتحقق نزع السلاح العام والكامل.

وفي أفريقيا، شاركت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية منذ ١٩٩١ في عملية لوضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وبفضل دعم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، عمل فريق من خبراء الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن معاهدة وأعد مشروعا قد يعتمد في شهر شباط/فبراير ١٩٩٥. وأحيل مشروع المعاهدة في شهر حزيران/يونيه الماضي إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي طلب

ولا يختلف اثنان على أن عالمنا اليوم يمر بتغيرات عديدة جاءت نتيجة حتمية لانتهاه الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى انفراج عالمي في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن نقدر ما تحقّق في هذا المجال من نتائج، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عما نصبو إلى تحقيقه. وهذه النتائج المتواضعة لا تقاس بحجم الرعب الذي تمثله مختلف أسلحة الدمار الشامل والمخاطر التي تلف العالم أجمع وتهدّد أمنه وسلمه، وتقض مضاجع قاطنيه. ونسوق هنا منطقة الشرق الأوسط كمثال بليغ على مدى خطورة هذه الأسلحة الفتاكة، فترسانات الأسلحة النووية التي ينفرد البعض دون غيره في المنطقة بامتلاكها يقلق بالنا كثيرا. وتفاني هذا البعض في اقتناء أخطر جزئيات هذا السلاح يهدّد، ليس أمن الإقليم فحسب، وإنما يعكس تهديده على أمن العالم أجمع، الذي نحن - بطبيعة الحال - جزء منه. ودعنا نوجه من هذا المنبر مرة أخرى رسالة نتمنى أن تصل هذه المرة بشكل واضح لا لبس فيه، نطالب من خلالها بأهمية التخلي عن السياسات الأحادية الضيقة والمطبوعة بالأنانية الفردية، والتي باتت تمثل إرثا باليا ومفلسا من بقايا سياسات الماضي والتي كانت قائمة على التنافس والاحتكار واللامبالاة.

إن الطريق الأمثل، في نظرنا، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من هذا السلاح الفتاك وغيره من الأسلحة التي لا تقل خطورة، يكمن أولا في الكف عن سياسات تكديس هذه الأسلحة بشكل مرعب لفرض السيطرة والهيمنة على مقدرات أهم أقاليم الأرض قاطبة؛ وثانيا، في الالتزام التام المطلق بسياسات حسن الجوار والتعايش السلمي وتبادل المنافع التي لا بد من الشروع في مسألة بناء الثقة للوصول إليها.

وبلادي، باعتبارها دولة نامية، أخذت على عاتقها منذ انضمامها إلى هذه المنظمة الدولية في عام ١٩٧١ الالتزام بهذه السياسات التي لا تزال تؤتي ثمارها يوما بعد آخر على مستوى علاقاتنا مع مختلف دول العالم المحبة للسلام. ومن الشروط التي ستؤدي كذلك إلى إخلاء هذه المنطقة من آفة السلاح النووي ضرورة أن يقوم الطرف المعني بإخضاع منشآته لشروط ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالسلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقّق من خلال تكديس الأسلحة وإرعاب الجيران بل يمكن أن يتحقّق

المقرر أن تعمل بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتعين عليها بالتالي القيام بدور رئيسي في هذا المجال.

إن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا طرحت لأول مرة على الجمعية العامة في ١٩٦١. ومنذ ذلك الوقت أحرز تقدم كبير نحو تنفيذها، وبخاصة بعد أن تهيأت ظروف سياسية مؤاتية في أفريقيا. وما نطلبه اليوم هو أن يوفر المجتمع الدولي الدعم الضروري لإكمال الأنشطة التحضيرية وأن يمنح التأييد السياسي المطلوب لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أقول عدة كلمات عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام والتنمية في لومي. إن هذا المركز - بسبب أهمية الجهود الرامية إلى منع وتسوية النزاعات في أفريقيا - يجب أن يتلقّى الموارد البشرية والمادية والمالية التي يحتاجها للقيام بدوره الملائم. وستعود على المركز فائدة كبيرة إذا ما نسق أنشطته مع أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية وشارك في أنشطة تكمل أنشطة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. وهنا نعتقد أنه فيما يتعلق بمنع المنازعات، من المهم أن يتمكن المركز من الاشتراك في دراسة بؤر الصراع الممكنة وفي المساعدة على تحديد المصادر الممكنة لتصعيد العنف والتوتر. وبالإضافة إلى إيلاء اهتمام أكبر لمنع المنازعات، ينبغي للمركز أن يتمكن من مواصلة إعلام الرأي العام الأفريقي بشأن مسائل نزع السلاح وذلك بالتأكيد على المشاكل المحددة في المنطقة.

هذه مجرد شواغل قليلة تشعر بها منظمة الوحدة الأفريقية في مجال نزع السلاح.

السيد البطاشي (عمان): السيد الرئيس، يسعدني باسمي شخصيا وبالنيابة عن وفد سلطنة عمان أن أتقدم إليكم بخالص تهانئنا لانتخابكم لرئاسة لجنتنا هذه. ونحن ندرك أن خبراتكم وقدراتكم الدبلوماسية الرفيعة الممتازة سيكون لها بالغ الأثر في الارتقاء بمداولات هذه اللجنة إلى مراتب النجاح. كما نقدم تهنئة مماثلة للسادة أعضاء المكتب على انتخابهم، ونتمنى أن يكون النجاح حليفهم.

ونحن ننظر بتفاؤل حذر تجاه عمل اللجنة في المستقبل وسنقول رأينا بوضوح وصراحة معتادة وصولاً إلى تحقيق إنجاز نرضى عنه جميعاً.

إن بلادي، كدولة نامية صغيرة تؤكد، منذ انضمامها إلى هذا المحفل الدولي، وبصورة مطلقة، كل جهد فعال للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، إلا أن استمرار البعض في تكديس هذه الأسلحة بصورة لا مسؤولة وملفتة يجعلنا نؤيد حق الدول الصغيرة غير المالكة لهذه الأسلحة، والمشروع في نظرنا، في الحصول على ضمانات في حالة نشوب اعتداء نووي عليها. ويجب أن تكون هذه الضمانات شاملة وفعالة ورادعة حتى تحقق مبدأ التوازن الذي سيجعل صاحب أي نية في الاعتداء يفكر ملياً قبل الإقدام على تنفيذ هدفه.

إن سلطنة عمان تعطي للمجال البيئي أهمية قصوى انطلاقاً من فهمها الحضاري لدور بيئة نظيفة في حياة الإنسان. وقد عانت شعوب منطقة الخليج كثيراً من آثار تراكمات التلوث البيئي في هذه البقعة من العالم نتيجة لما جرت به الحروب المدمرة التي تعرضت لها المنطقة والتي أدت إلى ارتفاع نسبة التلوث بشكل ملحوظ من خلال تزايد ظهور الأجسام الغريبة التي تؤدي بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء، وتسبب خسائر مادية جسيمة لجميع دوله، إضافة إلى إضرارها بحركة الملاحة الدولية في هذا الممر الحيوي. لذلك تدعو بلادي إلى ضرورة معالجة هذه المشكلة في إطار قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

إن قيام بعض الدول بتطوير ترساناتها من الأسلحة البحرية المتطورة بات أمراً ننظر إليه بجدية نظراً لما يمثله من مخاطر على أمن الدول الصغيرة التي لا تملك نظاماً دفاعية بحرية جيدة. وفي هذا الإطار نطالب جميع الدول التي تملك نظاماً دفاعية بحرية متطورة جداً، اتخاذ تدابير معينة بهدف تخفيض المخاطر من جراء حدوث مجابهات وحوادث بحرية وخاصة تلك الناتجة من السفن النووية التي تمخر عباب البحار والمحيطات. كل يوم يمر، يثبت مدى جدوى وفاعلية وأهمية منظمة الأمم المتحدة التي تلقى منا في عمان كل الدعم والترحيب، نظراً للدور الهام الذي تلعبه في حل مختلف المشاكل العالمية. وتكرس يومياً في أذهاننا، كدول صغيرة نامية، فكرة

وببساطة من خلال احترام مبادئ القانون الدولي، قولاً وعملاً.

والحقيقة المرة التي وصل البعض إلى إدراكها متأخراً هي أنك تستطيع أن تستبدل مقتنياتك الشخصية بأخرى، ولكنك لا تستطيع ولن تستطيع أن تستبدل جارك بجار آخر مهما بذلت من وسائل لإرهابه وتركيعه. ونحن في سلطنة عمان أدركنا هذه الحقيقة منذ اطلالتنا على عتبات عضوية المجتمع الدولي ولا نزال نؤمن بها بصفة مطلقة وتعد من الثوابت في نهجنا مع جيراننا.

إن بلادي منذ انضمامها إلى اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لم تفتأ تبارك جميع الجهود الخيرة التي تبذلها مختلف الدول للحفاظ على حيادية هذا الإقليم وأمنه وسلمه باعتبارها شروط تمثل حجر الأساس في ازدهاره ونمو علاقات شعوبه ودوله المتشابكة، وقد أخذنا على عاتقنا منذ زمن، المشروع في تقريب وجهات النظر المتناقضة والمختلفة بين مختلف أطرافه إيماناً منا أن التعاون الجاد والمثمر بين شعوبه المحبة للسلام والعمل الجماعي المسؤول بين الدول المطلة عليه، يعد أنجع السبل لتحقيق إعلان الجمعية العامة الذي يقضي بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم. وتدرك بلادي جيداً مدى عمق بعض الترسيبات والصعوبات التي تقف حائلاً في طريق عمل اللجنة. ونسعى جادين مع شركائنا في تذليلها بشتى الطرق لانجاح عمل اللجنة وتحقيق الإعلان المذكور، ولن نتوانى في بذل أي جهد يطلب منا في هذا الصدد وذلك لقناعتنا الراسخة بأهمية جعل المحيط الهندي منطقة آمنة وواحة مسالمة.

ولا تزال النتائج المحققة في عمل اللجنة بعيدة عما نصبوا إليه نظراً لبعض السياسات الضيقة الأفق والعقبات والعراقيل التي يضعها البعض أمام تطور عمل اللجنة. ورأينا صريح في هذا المجال ولا داعي للمزايدة عليه، فالإقليم ليس حكراً على أحد والتعاون بين جميع الأطراف التي لها منافع فيه، نراه هاماً وحيوياً للحفاظ عليه كمنطقة قامت عليها حضارات عديدة وكممر عالمي، ونطالب مرة أخرى جميع الأطراف المعنية بإبداء مزيد من المرونة في عمل اللجنة وفي توخي المسؤولية بشكل جاد والبعد عن السياسات الملتوية التي لا تخدم إلا مصلحة ذاتية.

الانتباه على سبيل الأولوية، الآن أكثر من أي وقت مضى، على تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومن حسن الحظ أنه منذ نهاية المواجهة بين الشرق والغرب تحسنت تحسنا ملحوظا آفاق تحديد الأسلحة ونزع السلاح باعتبارهما أداتين أساسيتين لتحقيق قدر أكبر من الأمن والدبلوماسية الوقائية. وكما ذكر الأمين العام عن وجه حق أمام هذه اللجنة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لم يحدث من قبل أن تهيأت مثل هذه الفرصة أمام التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية. ونؤيد تأييدا قويا دعوته إلى الاستفادة التامة من هذه الفرصة.

ونشعر بقلق عميق إزاء المخاطر التي يسببها الانتشار العالمي النطاق لأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أرست الأساس للتوصل إلى توافق عالمي للآراء حول كيفية إقامة عالم أكثر أمنا. وفي بحر أشهر قليلة، سنجتمع هنا ثانية لاتخاذ خطوة ذات أهمية حيوية: التأكيد على صلاحية معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها. وبوجود ١٦٥ بلدا طرفا في معاهدة عدم الانتشار فإنها حجر زاوية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وهي تجسد توافق الآراء الدولي ضد انتشار الأسلحة النووية.

وما برحنا نعتبر معاهدة عدم الانتشار اتفاقا أساسيا متعدد الأطراف لنزع السلاح. وأسهمت المعاهدة بتقليلها الكبير لخطر حدوث حرب نووية، إسهاما هاما في الأمن الدولي وجهود تحديد الأسلحة. ومن حيث المبدأ، نؤيد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. ونطلب إلى الدول التي ما زال خارج معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة على الأسلحة النووية وأن تبرم اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب علينا أن نلتزم بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق التقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن معاهدة عدم الانتشار تعاني من بضعة أوجه ضعف، ولا سيما فيما يتصل بالضمانات والتحقق. فنظام التحقق الخاص بالمعاهدة يحتاج إلى مزيد من التعزيز. وتؤيد تركيا

أهمية الحفاظ على زخم وجود هذا المحفل الأممي في قطاعات التنمية، والبناء الاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن مجال نزع السلاح الذي ستظل تلعب فيه دورا مهما جدا نظرا لما تعلقه مختلف الدول عليها من آمال في قدرتها على الحسم وفض النزاعات والمساعدة في التوصل إلى اتفاقات عالمية الطابع، التي بلا شك تلعب دورا كبيرا في استتباب الأمن والسلم الدوليين.

وقد أكد عقد التسعينات الذي أحرزت فيه نقلة موضوعية وإيجابية في ميدان نزع السلاح، على هذا الدور الهام للمنظمة، نظرا للتطورات الإيجابية الهائلة التي تحققت خلاله، ابتداء بالاتفاقيات العالمية الموقعة مثل اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتي كانت بلادي ضمن الموقعين عليها في العام المنصرم، مباركة منا لجميع الجهود المبذولة للقضاء على آفة أسلحة الدمار الشامل، وانتهاء بالتوصل إلى انفراج وتفاهم لم يسبقهما مثيل في إطار مؤتمر نزع السلاح على ضرورة وضع حلول جادة لبعض القضايا المتعلقة كإجراء التجارب ومراجعة تمديد اتفاقية حظر الانتشار ونطالب بمواصلة دعم المنظمة لتحقيق الأهداف المنشودة في الميثاق.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهني أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم. وإنني لعل ثقة من أن اللجنة الأولى، تحت قيادتكم الحكيمة والقديرة، ستدار بنجاح عبر جدول أعمالها المتمسم بالتحدي.

إننا نعيش مرحلة تغير تاريخي سريع. فبعد خمسة أعوام من سقوط حائط برلين، ما زال العالم يتأرجح بين الأمل واليأس. وبالرغم من أننا قد خلفنا التقسيم العقائدي للعالم وراءنا، فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة. والقوى الشريرة التي كانت مكبوحة لأمد طويل، كالزعة القومية العرقية والكراهة للأجانب والعنصرية، قد طفت الآن على السطح، خالقة توترات جديدة وأزمات وصراعات تشكل تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. ولاحتواء هذه التهديدات الجديدة بفعالية، يتعين علينا أن نعزز ونوسع مفهوم منع نشوء الأزمات. وفي هذا السياق، ينبغي تركيز

ونؤيد تأييدا قويا الجهود الجارية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية عن طريق إضافة نظام تحقق ملزم قانونا إلى أحكامها. ونرحب بالقرارات التي اتخذها مؤخرا المؤتمر الخاص المعقود في جنيف لمواصلة عمله على مستوى الخبراء ولإعداد مقترحات محددة للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٩٦.

وإننا لنعتمد اعتقادا راسخا بأن الشفافية في التسليح من المكونات الهامة للجهود الرامية إلى بناء الثقة وخفض عدم قابلية التنبؤ على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبرى على عمل محفل الأمن التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. لقد اعتمد محفل الأمن مبادئ تحكم عمليات نقل الأسلحة التقليدية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وعلى الصعيد العالمي، نؤيد تأييدا قويا العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إطار الشفافية في التسليح ونعتبره إسهاما في تعزيز الثقة بين الدول.

ولقد أيدت تركيا جميع الخطوات المتخذة فيما يتصل بالشفافية في التسليح. وفي هذا الشأن يمثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة حاسمة. وإن القيام باستعراض للسنتين الأوليين من تشغيله يشير إلى أن أهم وجوه ضعف النظام هو أنه لا تقدم الدول جميعها تقاريرها إليه. وبناء على ذلك ينبغي إيلاء الأولوية القصوى إلى كفالة أن تقدم جميع الدول الأعضاء تقارير إلى السجل. ونعتقد أنه ينبغي النظر في تطوير الطرائق التي تشجع الدول الأعضاء في هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين توسيع نطاق السجل ليشمل المشتريات من الانتاج الوطني. وبذلك يمكن أن يصبح السجل أداة فعالة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونرى أن الامتثال التام لصكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح الموجودة حاليا على الصعيدين الإقليمي والعالمي يتسم بأهمية كبرى بالنسبة لاتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل. وتشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر الزاوية في هيكل أوروبا الأمني وتقييم توازننا مستقرا وآمنا عند أدنى مستويات القوات المسلحة التقليدية. وتلتزم تركيا بتلك المعاهدة وتتطلع قدما صوب تنفيذها الكامل. إن قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ستعقد في

المهام والمسؤوليات الجديدة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف زيادة دورها في استحداث نظام ضمانات أكثر فعالية. وبينما نشجع هذا التطور، نرى أيضا أن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن يقوم بمحاولة جديدة لتعزيز نظام الضمانات عموما والوكالة ذاتها. ويمكن القيام بذلك بتوافق الآراء المعن للأطراف الموقعة على المعاهدة.

وإن الرقابة غير الفعالة على إزالة المواد الانشطارية ونقلها ودورها قد برزت باعتبارها مشكلة خطيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولقد أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدد من حوادث الاتجار غير المشروع بالمواد النووية في بلدنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه قد آن الأوان لوضع برنامج لوقف هذا الاتجار. وينبغي أن يهدف البرنامج إلى مساعدة البلدان التي يبدأ منها هذا التهريب في تطوير نظم للرقابة الوطنية. وإنشاء آلية دولية للرقابة يمكن أن يكمل هذا البرنامج. وبهذه الروح، نؤيد إنشاء فريق دائم للخبراء ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع التفاصيل.

وترحب تركيا ببيانات فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي التزمت فيها بتعليق التجارب النووية. وهذه خطوات هامة، تتماشى مع هدف المفاوضات الدولية لفرض حظر شامل على التجارب. ونؤيد تركيا إبرام معاهدة لحظر التجارب تكون كاملة وعالمية وقابلة للتحقق منها على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نتابع عن كثب شديد مفاوضات جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وتدلل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بوجود ١٥٧ بلدا من الأطراف الموقعة عليها على التصميم الحازم من قبل المجتمع الدولي على تخليص العالم من هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل. ينبغي تحقيق الانضمام على الصعيد العالمي إلى الاتفاقية دونما إبطاء. ونطلب إلى الأطراف الموقعة إكمال عملية التصديق في أسرع وقت ممكن ونأمل في أن يبدأ نفاذ المعاهدة قبل نهاية العام.

الوقت لأن تتدخل الجمعية العامة على نحو بناء في مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لهيئة تفاوضية مثل المؤتمر أن تكون الثقل التمثيلي اللازم للتصدي للتحديات القائمة في عصرنا عن طريق كفالة مشاركة موسعة في البحث عن التزامات عالمية جديدة بميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وإن قائمة أوسوليفن هي الاقتراح الوحيد المطروح لتوسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يتم إيجاد حل للمأزق الحالي في سياق هذا الاقتراح، ودون مزيد من الإبطاء.

ونحن نتطلع إلى الإنجاز الناجح لعملنا بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتحديث جدول أعمالها خلال هذه الدورة.

وإن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، ووضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وتعزيز اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والتكسينية والأسلحة الكيميائية، أمور كلها في متناول أيدينا. وهذه فرصة تاريخية ينبغي عدم تفويتها. ويجب أن نواصل العمل معا برؤية مشتركة لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا.

السيد نوربرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لدورة اللجنة الأولى لهذا العام، وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

لقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح. والآن توجد معاهدات دولية تتعلق بالفئات الموجودة لأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية فضلا عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي معاهدة رئيسية بالنسبة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء. ومنذ المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد عام ١٩٩٠، جرت تطورات عديدة هامة وحاسمة إلى حد ما. ولقد أصبح ما لا يقل عن ٢٥ دولة أطرافا في المعاهدة منذ عام ١٩٩٠، بما في ذلك فرنسا والصين. والسويد ترحب ترحيبا حارا بقيام جورجيا وغيانا

٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في بودابست من الحري أن تؤكد من جديد على التزامها بالتنفيذ التام للمعاهدة.

لقد دلل العدد المتزايد من الصراعات العرقية تدليلا واضحا على الدور الحيوي للجهود الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في توطيد السعي العالمي صوب تعزيز الاستقرار والأمن. وهناك الآن حاجة ملحة إلى توسيع نطاق تحديد الأسلحة وغيره من مساعي بناء الثقة لتشمل جميع مناطق العالم. وفي هذا السياق، لمنطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن الطفرة التاريخية في عملية السلام التي تبشر بالاتفاق والتعاون بين الفلسطينيين وإسرائيل وبين إسرائيل وجيرانها العرب ستسهم في البحث عن هياكل وتدابير أمنية جديدة في الشرق الأوسط. وفرص نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة هي الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى. ونشارك مشاركة فعالة في أنشطة الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنشأ كجزء من عملية السلام في الشرق الأوسط. ويسرنا أن نلاحظ القبول المتزايد للحاجة إلى تكميل عملية السلام بالقيام في النهاية بوضع تدابير لبناء الثقة والأمن. ونذكر أن المصالح المتباينة والأولويات المختلفة ضمن العملية الإقليمية وتعقيدات الساحة السياسية للمنطقة تجعل من العسير الاضطلاع بهذه الجهود. بيد أننا على اقتناع بأن التطورات التقدمية في عملية السلام ستوجد أيضا الظروف اللازمة للأمن المتزايد والمشارك.

ويتعين على مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الفعالة الوحيدة، أن يستجيب للوقائع السياسية المتغيرة في عصرنا. في العام الماضي حثت الجمعية العامة المؤتمر على التوصل إلى توافق مبكر في الآراء بشأن توسيع عضويته قبل البدء في دورة المؤتمر لعام ١٩٩٤. ويؤسفنا أن نلاحظ أن هذا الأمر لم يحدث.

ونشعر بخيبة الأمل لأن فرصة أخرى لتوسيع العضوية قد فوتت أثناء الدورة الماضية. لقد حان

الانتشار تمديدا لانهايا بغية المساعدة على كفاءة الإشارة الى العيب الملازم دوما لحيازة الأسلحة النووية، وإطراحها من ترسانات كل دولة.

إن مؤتمرات الاستعراض العادية التي تعقد كل خمس سنوات كما نصت عليها معاهدة عدم الانتشار ستوفر فرصا هامة لكفالة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وفقا للمعاهدة، ولاتخاذها الإجراءات الضرورية إن هي لم تفعل ذلك.

لقد شهدنا منذ عام ١٩٩١ إبرام الاتفاق الأول الذي يفرض على نزع فعال للأسلحة النووية. فالتخفيضات الكبرى في ترسانات الأسلحة الاستراتيجية، كما هو متفق عليه بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، هي حد فاصل في تاريخ نزع السلاح وتحديد الأسلحة لفترة ما بعد الحرب.

إن جميع الدول المعنية صدقت الآن على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، ولكن المعاهدة لن تدخل حيز النفاذ حتى تقوم جميع الأطراف في المعاهدة بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال يتعين التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ويتحتم على جميع الدول المعنية أن تتخذ تدابير ضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقات الهامة دون إبطاء.

إن تفكيك الأسلحة النووية يجب أن يكون آمنا، ويجب التحكم بالمواد الانشطارية الناجمة عنها. ومن الضروري صون هذه المواد وكفالة عدم استخدامها في أسلحة جديدة. وفي هذه المهمة، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور هام. ومن الحيوي أيضا اتخاذ تدابير دولية فعالة وعاجلة بغية منع الاتجار غير المشروع بالمواد المتعلقة بالأسلحة النووية.

إن التخفيضات في الترسانات النووية القائمة يجب تكملتها بـ "وقف الانتاج"، أي وقف كامل لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. والسويد يحدوها أمل صادق في أن تبدأ المفاوضات في هذا الميدان في وقت مبكر من العام المقبل في مؤتمر نزع السلاح.

وقيرغيزستان وكازاخستان وموريتانيا بالانضمام اليها مؤخرا، وتلاحظ بإرتياح إعلان الأرجنتين والجزائر عن نيتهما في الانضمام الى المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن من إنجاز الإجراءات اللازمة قبل انعقاد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في السنة المقبلة.

إن التقيد بمعاهدة عدم الانتشار أصبح الآن قاعدة للسلوك الدولي. وتحث السويد جميع الدول على أن تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، وعلى أن تعمل بحزم من أجل تنفيذ أنظمة الضمانات القائمة.

إن معاهدة عدم الانتشار تتضمن عنصرين بارزين يكمل أحدهما الآخر. ففي المقام الأول، هناك التزام من جانب الأطراف بعدم الانتشار، وهو احترام لا يزال قائما للمعاهدة. وثانيا، هناك التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة نزع السلاح النووي بحسن نية. وفي هذا الصدد، فمن المؤسف أنه لم يحدث تقدم لفترة طويلة، لكنه طرأ تحسن هام الآن، مع إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، واحتمالات الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

والواضح أنه من الأهمية القصوى التوصل الى نتائج كاملة في ميدان نزع السلاح النووي دون مزيد من الإبطاء. فالتوازن الحساس والضروري داخل معاهدة عدم الانتشار من شأنه أن يصبح حينئذ أمرا واقعيا، ينبغي الحفاظ عليه ما دامت مخاطر الانتشار والأسلحة النووية قائمة.

وعليه، فإن السويد تتوقع توقعها راسخا أن تستمر المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وبشأن المسائل ذات الصلة من قبيل وقف إنتاج المواد الانشطارية، والشفافية في مخزونات المواد النووية اللازمة لصنع الأسلحة وتحديثها، بغرض التحرك صوب الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية والمواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة.

وإن هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يكمل، كما قلت، بعضهما بعضا وليس متعارضين وينبغي ألا يستعملهما أي جانب للمساومة التكتيكية في مفاوضات نزع السلاح. ويتعين تمديد معاهدة عدم

التطورات الأخيرة في التكنولوجيا البيولوجية والهندسة الوراثية. وستواصل السويد مساهمتها في الجهود الدولية لإنشاء نظام للتحقق، نأمل في التوصل إليه في المستقبل القريب.

وتحت السويد - باعتبارها أول بلد مصنع يصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية - جميع الدول على اتخاذ الخطوات الضرورية للتصديق عليها، حتى يمكن أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ دون تأخير. وتدعو السويد أيضا جميع الدول الموقعة إلى الإسهام بشكل بناء في اتفاق يتوصل إليه مبكرا بشأن المسائل التي لا تزال بحاجة إلى تسوية فيما يتصل بالمنظمة الجديدة التي من شأنها أن تتحقق من الامتثال للاتفاقية.

وإن الصور المروعة التي تعرض في وسائل الإعلام الدولية للأطفال والنساء والرجال المشوهين والمقطعة أوصالهم نتيجة انفجار الألغام البرية وجهت انتباه العالم إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز الأنظمة الدولية بشأن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وبعد توقف الأعمال العسكرية بسنوات، لا تزال بذور الحرب المميته هذه مدفونة في الأرض، ملحقة المعاناة بالسكان المدنيين بصورة عشوائية. وكل يوم، يقتل أو يصاب أطفال ومدنيون آخرون نتيجة هذه الألغام.

والسويد مقتنعة اقتناعا راسخا بأن حظر الدولي الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد هو الحل الحقيقي الوحيد للمشكلة الانسانية التي يسببها استخدام هذه الألغام. وبالتالي، اقترحنا فرض حظر على جميع الألغام المضادة للأفراد. ونرى أنه يجب أن يحظر استحداث وصنع وتخزين ونقل جميع الألغام البرية المضادة للأفراد وليس استخدامها فقط. وهذه المسألة، في رأينا، من بين أهم موضوعات المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة، المقرر عقده في العام المقبل.

ويشجعنا التأييد الذي أعرب عنه فعلا لفرض حظر شامل للألغام البرية المضادة للأفراد، ونحن على يقين أنه فور تحقيق الإدراك الكامل لما تنطوي عليه الآثار غير الإنسانية المترتبة عن هذه الألغام على السكان المدنيين سيتفق المجتمع الدولي على الحاجة إلى إجراء حظر شامل.

ولقد حان الوقت أيضا للتوصل إلى اتفاق بشأن ضمانات الأمن السلبية. فالدول التي تخلت عن الخيار النووي عن طريق التقييد بمعاهدة عدم الانتشار أو الاتفاقات الدولية الأخرى الملزمة قانونا - والامتثال الفعال لها - لها حق مشروع في التمتع بهذه الضمانات.

ومن شأن الحل الأمثل أن يكون وضع معاهدة متعددة الأطراف، تلتزم فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما واضحا ودون تحفظ بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولقد طالب المجتمع العالمي لأول مرة، قبل ما يزيد على ثلاثة عقود، بالوقف الكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية. وكان الأساس المنطقي الرئيسي لهذا الطلب منع الانتشار النووي الأفقي والعمودي أيضا. ويبقى هذا الأساس قائما اليوم. وفي مناسبات عديدة، قدمت السويد اقتراحات بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونحن نشعر بالامتنان إزاء أن جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، على استعداد الآن للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. ومن الضروري أن تختتم المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب جدا.

وتقدر السويد كون أربع دول حائزة لأسلحة نووية تراعي تنفيذ وقف اختياري للتجارب النووية انتظارا لنتيجة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، ولكن يسوؤنا أن الصين قامت بتجربتين نوويتين منذ بدأت المفاوضات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كانت الأخيرة منهما خلال الأيام الأولى من هذه الدورة للجمعية العامة. والسويد تحث الصين على الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب، وعلى إعلان وقف اختياري أيضا.

وترحب السويد بالقرار الذي صدر مؤخرا بإنشاء فريق مخصص بهدف اقتراح تدابير لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وهي اليوم معاهدة نزع السلاح الكبرى الوحيدة التي ليس لها نظام للتحقق. ونحن مقتنعون بأن الحاجة إلى نظام للتحقق ستصبح متزايدة الوضوح، وبخاصة بالنظر إلى

بمشاركة عالمية، ينبغي لجميع الدول أن تقدم تقارير. وهي، إذ تفعل هذا، تسهم في بناء الثقة الدولية، وبالتالي في الأمن الدولي.

ومؤتمر نزع السلاح في جنيف هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي لها ولاية التفاوض بشأن نزع السلاح. وتشكيل المؤتمر لا يوازي، مع هذا، الخريطة السياسية الحالية. واليوم، هناك بلدان لها مركز المراقب في المؤتمر أكثر عدداً من الأعضاء. وترى السويد أنه ينبغي أن يكون المؤتمر مفتوحاً لجميع الدول التي تقدمت بطلب لعضويته.

وختاماً، لقد أحرز في السنوات الأخيرة تقدم هام - لم يكن من الممكن تصوره حتى سنوات قليلة ماضية - في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن نستخدم قوة الدفع الحالية لتعزيز زيادة تطوير هذه المنجزات. وينبغي أيضاً أن نعمل على زيادة تكثيف جهودنا للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل والعمل من أجل السلم والأمن الدوليين.

السيد ديال (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، نيابة عن وفد مالي، تهنئة خالصة للغاية بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق بأن مداولنا ستسفر دون شك عن نتائج إيجابية للغاية بفضل قدراتكم الدبلوماسية البارزة. ووفد بلدي، من جانبه، يود أن يؤكد لكم تعاونه التام.

ونعرب عن تهانئنا أيضاً لسائر أعضاء المكتب وللسيد أدولف ريتز فون فاغنر ممثل ألمانيا على الطريقة البارزة التي وجه بها أعمال لجننتنا خلال الدورة الثامنة والأربعين.

وفي يوم الإثنين الماضي، عندما خاطب الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لجننتنا، أشار إلى مسألة انتشار الأسلحة في بعض البلدان. وفي هذا الصدد ذكر أنه أرسل، بناءً على طلب رئيس جمهوريتنا، بعثة تقصي إلى مالي لبحث طرق ووسائل جمع الأسلحة التي تنتشر في جميع أنحاء بلدنا. ووفقاً لما ذكره الأمين العام فإن تلك المبادرة أثبتت أن جهود تنظيم الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن تدمج بفعالية

وينبغي أن تناقش في المؤتمر الاستعراضي المقبل ليس فقط الألغام البرية المضادة للأفراد، ولكن أيضاً سائر الأسلحة التقليدية. إن أشعة اللازر الموجهة إلى الأعين يمكن أن تسبب العمى الدائم. ومن ثم اقترحت السويد إدراج حظر على استخدام أشعة اللازر المضادة للأفراد كوسيلة من وسائل الحرب في بروتوكول جديد للاتفاقية. ونحن نرى من الأهمية أن نؤكد أن اقتراحنا يتعلق بشكل محدد باستخدام تكنولوجيا اللازر ضد الأفراد ولا يتعلق بأي حال من الأحوال بسائر تطبيقات تلك التكنولوجيا.

وإن الألغام البحرية فئة أخرى من الأسلحة التي يجب أن يتناولها المؤتمر الاستعراضي المقبل. إنها، شأنها شأن الألغام البرية، لا تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية. والأخطار التي تلحقها بالملاحة المدنية واضحة. وقد اقترحت السويد إنشاء بروتوكول بشأن الألغام البحرية بموجب الاتفاقية.

إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاقية عام ١٩٨٠، المخطط عقده في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تجري على قدم وساق. وهذه المعاهدة يطلق عليها أحياناً الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة المفرطة في إنسانيتها وهو اسم يصف غرضها وصفاً واضحاً. ونحن نحث جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية بغية الإسهام في زيادة تطوير القانون الإنساني الدولي في هذه المجالات الهامة. إن نتيجة المؤتمر الاستعراضي تعتمد إلى حد كبير على أوسع تمثيل ممكن، ونحن نناشد جميع الدول الأطراف أن تشارك في العمل التحضيري وفي المؤتمر نفسه.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، الوضع والشفافية في التسليح طريقة هامة لتعزيز الثقة بين الدول. وعلى المستوى العالمي، يقوم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوظيفة فريدة.

ولقد أبلغ أكثر من ٨٠ بلداً السجل بعمليات النقل التي تخصصها في عام ١٩٩٣. وهذا العدد، بحد ذاته، ربما لا يكون مشجعاً إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، فإن التقارير التي قدمتها هذه البلدان تمثل معظم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي التي يغطيها السجل. ومع ذلك، لتحقيق سجل عالمي

في الإطار الأوسع للدبلوماسية الوقائية واستعادة السلم.

وكما أكد الأمين العام فإنه بناء على مبادرة رئيس جمهورية مالي سعادة السيد ألفا عمر كوناري، ذهبت إلى مالي، في الفترة من ١٤ إلى ٢١ آب/أغسطس من هذا العام، البعثة الاستشارية للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في منطقة الصحراء - الساحلية دون الإقليمية. واجتمعت بعثة الأمم المتحدة رفيعة المستوى أثناء مكوثها هناك بعدد من الشخصيات البارزة في بلدنا وكذلك بموظفين من الإدارة المدنية والدرك ومكتب الجمارك والشرطة والقوات المسلحة. واجتمعت البعثة ليس بممثلين لجماعة الدبلوماسية في مالي فحسب ولكن أيضا بأشخاص بارزين وبصانعي القرار من المنظمات غير الحكومية.

وعملت البعثة خلال معظم وقتها باتصال وثيق بلجنة الخبراء الوطنيين التي عينتها حكومتنا. ووضعت لجنة الخبراء الوطنيين على أساس نطاق صلاحيتها الذي حددته الأمم المتحدة مذكرة بشأن حالة انتشار الأسلحة الصغيرة في مالي. وينتهز وفد مالي هذه الفرصة ليعرب للأمين العام مرة أخرى عن امتنان شعب وحكومة مالي العميق للاهتمام الذي أبداه بطلب مالي وإرساله البعثة الاستشارية. وترغب السلطات في بلدي في أن يستمر هذا النشاط حتى تتحقق نتائج ملموسة.

لقد انتشرت ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء أراضينا الوطنية وهي تؤثر في جميع شرائح المجتمع. ونظرا لعدم وجود إحصائيات دقيقة فإن نطاق انتشار هذه الأسلحة يمكن أن يقاس بظهور الجريمة المسلحة. وقد أجريت دراسات عديدة عن هذه الظاهرة منذ ١٩٩٠ وبصفة محددة عقدت حلقات دراسية شاركت فيها قطاعات مختلفة من المجتمع، ومع ذلك لم يتمكن من التوصل إلى أية نتائج مقنعة بسبب عدم وجود الأدوات المناسبة للتغلب على هذه المشكلة.

وتتبدى هذه الظاهرة فعلا في مظاهر مختلفة، هي انعدام الأمن الناشئ عن الصراعات بين الفلاحين ومربي الماشية وآخرين بشأن إدارة الأراضي؛ وانتهاك

حرمة الأراضي؛ والنزعة الواسعة الانتشار إلى الدفاع عن النفس؛ وقطع الطرق على نطاق واسع عبر الحدود أو في المدن. لقد بلغ انتشار الأسلحة الصغيرة الآن أبعادا تنذر بالخطر سواء بالنسبة للأمن الجماعي أو للاستقرار في الدولة.

وعند افتتاح عمل البعثة الاستشارية أكد وزير خارجية مالي الظاهرة المثيرة، ظاهرة الانتشار غير المشروع والمطلق العنان للأسلحة الصغيرة في مالي وفي بقية منطقة الصحراء - الساحلية دون الإقليمية. وأكد أن التغلب على هذه الظاهرة من شأنه أن يكون وسيلة لمنع الصراعات ومقاومة الجريمة وقطع الطرق. وأشار الوزير إلى أن المجتمع الدولي يهتم حتى الآن بمنع انتشار ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل وحدها، وأنه يقلل من شأن الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة على الرغم من أن هذه الأسلحة، بسبب صغر حجمها وسهولة تداولها، تصعب مراقبتها ومن ثم يمكن وصولها إلى جميع قطاعات المجتمع.

إن ظاهرة انتشار الأسلحة التي انتشرت فيما وراء حدود مالي وتحولت إلى مشكلة دون إقليمية، أو حتى مشكلة إقليمية، تتطلب اتخاذ إجراء لتحقيق التعاون الدولي المتضافر والمنسق والنشط. وقد تم التأكيد على الحاجة إلى هذا النوع من الإجراء المتضافر في اجتماع وزراء داخلية السنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو ومالي وموريتانيا في بنجول في أيار/مايو ١٩٩٤. وقد عقدت بعد ذلك اجتماعات مماثلة في نفس العام في حزيران/يونيه في الجزائر وفي آب/أغسطس في باماكو بمالي. وأمكن في هذه الاجتماعات اعتماد توصيات رئيسية تتعلق، في جملة أمور، بحظر استيراد أسلحة الحرب والذخائر وحظر البيع غير المقيد للأسلحة داخل الدول المعنية، وإقامة وتعزيز التعاون النشط بين دوائر الخدمات التقنية المسؤولة عن الأمن والدفاع والجمارك بغية تحديد شبكات الاتجار في الأسلحة والذخائر في الدول المعنية بهدف غلقها؛ وإجراء الانسجام فيما بين القوانين المحلية في الأمور المتعلقة بالأسلحة والذخائر.

وانتشار الأسلحة لا يشكل خطرا كبيرا على الأمن والاستقرار الداخلي في دول كثيرة فحسب ولكنه أيضا مصدر لنشوب الصراعات التي تجتاح العالم. وقد

ويبدو أن العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة يواجه تحديات لا نهاية لها في مساعيه لتوطيد السلم والأمن الدوليين. والبعض يعززون هذه التحديات إلى انتشار المنازعات الإقليمية والداخلية، ولكنهم يخفقون في معالجة أسبابها الجذرية، بينما يعزو البعض الآخر مصدرها الرئيسي إلى الميل إلى تكديس أسلحة الدمار الشامل.

ولكن الحقيقة الواضحة هي أن المصدر الرئيسي للتوتر الدولي المستمر هو انعدام الثقة التي ضحى بها من أجل المصالح القصيرة الأجل لتجار الحروب الذين جرفوا العالم إلى مأزق الحرب الباردة وأبقوه فيه لأكثر من أربعة عقود كدست خلالها جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل لتفرض على الجنس البشري تهديدا مستمرا. لقد استخدمت موارد بشرية ومادية طائلة كانت التنمية في أمس الحاجة إليها، في السباق على إحراز كميات مفرطة من أسلحة الدمار الشامل، ومن دواعي الإحباط أنه لا يزال هناك من يسعى جاهدا من أجل الإبقاء على عالم مشحون بالمواجهات تحت ذرائع مختلفة منها "صراع الحضارات" على سبيل المثال.

وقد آن الأوان، بعد خمسين عاما من إنشاء الأمم المتحدة، لأن يفكر المجتمع الدولي في إحياء المثل العليا المكرسة في ميثاق المنظمة، ولأن يبدي إحساسا بالاتساق في جهوده من أجل تحقيقها.

والسودان الذي يلتزم التزاما تاما بهذه المبادئ يرى أن السلم والأمن الإقليميين والسلم والأمن الدوليين كل لا يتجزأ، وأن العنصر الأساسي في كل منهما هو بناء الثقة. والفصل الثامن من الميثاق يوفر الأساس لبناء الثقة، ويتناول مسألة الترتيبات اللازمة لتسوية المنازعات على الصعيد الإقليمي. ومن هنا يكون تقييد الدول بالقانون الدولي وبمبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أمرا لا غنى عنه في العلاقات الدولية.

والسودان، اتساقا مع تقييده بهذه المبادئ، يعطي أولوية قصوى لمسألة بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، عن طريق لجان وزارية أنشئت بالاشتراك مع البلدان المجاورة وبلدان أخرى في المنطقة. وقد

قدم رئيس دولة مالي اقتراحه إلى الأمين العام رغبة منه في الإسهام في صون السلم، وكانت هذه الرغبة تعتمل في ذهن وزير الشؤون الخارجية في مالي وهي تخاطب الجمعية العامة بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ واسترعت انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة المشكلة عندما قالت:

"ألم يحن الأوان بعد لأن نتصدى بشكل جماعي لأحد العوامل التي يقوم عليها نشوء النزاعات المسلحة في بعض مناطق العالم؟ إنني أفكر في التداول الهائل غير المنضبط للأسلحة الصغيرة في بلدان العالم الثالث، وبلدان افريقيا بصفة خاصة. إننا ندرك جميعا أن عددا قليلا جدا من تلك البلدان يصنع الأسلحة. فمن أين تأتي إذن؟ وكيف تتسرب؟ وما الذي نستطيع أن نفعله بإزائها؟" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ٢٨)

وفي الوقت الذي تدخل فيه منظمنا مرحلة حاسمة من تاريخها بالاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، لا تزال مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح أحد الشواغل الرئيسية للبشرية. ولن يصبح عالما حرا حقا ولن يتمكن من العيش متحررا من خشية الدمار إلا إذا خلصنا أنفسنا من هذا التهديد. ويحث وفد مالي جميع البلدان على أن تسعى جاهدة لتحقيق هذا المثل الأعلى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى أعضاء المكتب الآخرين.

السيد التنسي (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك وفد بلدي المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة هذه اللجنة وفي الإعراب عن ثقتنا بأنكم ستقودون أعمالنا إلى النجاح. وعن طريقكم نبعث بتهانئنا إلى أعضاء المكتب على انتخابهم، وإلى سلفكم السفير فون فاغنر على الجهود الهائلة التي بذلها في ترشيد عمل اللجنة الأولى.

تعاين من الصراع الداخلي مما يزيد من تفاقم الحالة في تلك المناطق. ونحن نطلب إلى هذه البلدان المتقدمة إعادة النظر في مواقفها بغية تسريع مسيرة السلم في المناطق المنكوبة بالصراع.

ووفدي يرحب بالتوقيع، في ياوندي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على ميثاق عدم الاعتداء الذي يضم بلدان منطقة أفريقيا الوسطى، ذلك أننا نؤمن بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى خلق مناخ مؤات لزيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

كما يرحب وفدي بالتقدم المحرز في صياغة مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ويأمل أن يحظى فريق الخبراء الحكوميين بالمساعدة التي يحتاجها لكي يكمل صياغة مشروع المعاهدة، بما في ذلك تحديد منطقة التنفيذ.

ويحدونا الأمل أيضا في أن تتخذ خطوات محددة لضمان تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، بالمشاركة النشطة من جانب أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستخدمين البحريين الرئيسيين، في عمل اللجنة المخصصة.

وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية ما زال يحول دون تحقيق هذا الهدف. والخطوة الشجاعة التي اتخذتها جنوب أفريقيا بنبذها للأسلحة النووية ينبغي أن تقتدي بها إسرائيل التي يتعين عليها أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي بأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما محكمة العدل الدولية فإن وفدي يسلم بإمكاناتها باعتبارها عاملا مساهما هاما في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونعرب عن أملنا في أن يستفيد المجتمع الدولي من هذه الإمكانيات من أجل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ونزع فتيل التوترات الناشئة من الصراعات بين الدول.

أسفرت أحدث تلك اللجان عن الاتفاق المبرم مع اريتريا في آب/أغسطس ١٩٩٤. وعملية السلم الجارية التي تستهدف تأمين تسوية تفاوضية سلمية للصراع في جنوب السودان - وهي عملية بادر إليها السودان - دليل لا جدال فيه على صدق مساعي السودان في سبيل صون السلم والأمن الإقليميين.

ولقد وصف ممثل كينيا عملية السلم في السودان بأنها "مراوغة"، وهذا الوصف ليس دقيقا. ويلزم توخي درجة أكبر من الدقة إذا كان المراد وجود توافق بين هذه الملاحظات والإعلان الصادر عن رئيس كينيا بوصفه رئيس لجنة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وبالنظر إلى تعنت الخارجين على القانون الذين تشجعهم المساندة العسكرية والسياسية لدولة عضو في تلك اللجنة، اقترحت حكومة السودان تعيين مبعوثين شخصيين لتسريع مسيرة السلام عن طريق الدبلوماسية المكوكية. ومع ذلك، فقد اعتبر وفدي الإشارة إلى السلم في السودان دليلا على حسن النوايا والدوافع فيما يتعلق بتحسين الأوضاع في السودان.

وحكومتي تكرر الإعراب عن التزامها بإيجاد تسوية سلمية في إطار سودان موحد، تسوية تتماشى مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مع الاعتراف التام بحق جميع المواطنين في التعبير عن قيمهم الثقافية. هذا فضلا عن أننا نرى أن مناقشة قضية تقرير المصير سابقة قد تعرض للخطر السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان الأفريقية بلا استثناء، لأن التنوع الإثني سمة مشتركة بين جميع الدول في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن حق تقرير المصير هو حق يمارسه شعب واقع تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، وهذا لا ينطبق على القبائل أو المجموعات الإثنية في دولة مستقلة.

والصراعات الأفريقية الموروثة من حقبة "فرق تسد" الاستعمارية، ترجع إلى التفاوتات في مستويات التنمية، وينبغي تسوية هذه الصراعات عن طريق إجراءات تستهدف معالجة أسبابها الجذرية الكامنة في مجال التنمية. ووفدي، بينما يؤكد على أن التنمية والسلم كل لا يتجزأ يأسف لأن بعض البلدان المتقدمة النمو تدأب على وقف المساعدة الإنمائية للبلدان التي

معلومات كاملة في التقارير. والنقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما فيها الأنواع المتطورة، ما زال يزعزع استقرار الدول التي يتلقى فيها الخارجون على القانون إمدادات هائلة من الأسلحة تشجع على تصعيد الصراعات، وتعوق الجهود الرامية إلى إحلال السلم.

ولسوء الحظ فبينما نقدر الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في المجال الإنساني تنخرط بعض الدول والمنظمات غير الحكومية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وهذه المعلومات ليست مدرجة في تقارير الدول إلى السجل، مما يحث على إيجاد طرق سريعة وجديدة وخلاقة لكبح هذا المصدر للتهديدات للسلم والأمن الدوليين. ويؤيد وفدي تماما المطالبة بوضع مدونة سلوك من شأنها أن تنهي هذه الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وباعتبار إفريقيا الضحية الرئيسية للصراعات فيما بين الدول وداخلها، فإنها تحتاج إلى العمل السريع لإنهاء الصراعات التي ما برحت تستنزف مواردها الشحيحة، فضلا عن إنهاء فقد الأرواح الذي تسببه. ويجب بذل جهود متضافرة وتسخير الموارد لكفالة أن يسود سلم دائم ولتشجيع التنمية لصالح تقدم جميع شعوب القارة ورفاهها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الأمين التنفيذي للهيئة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد كينيون، قد طلب التكلم. وبموافقة الأعضاء، أعطيه الآن الكلمة.

السيد كينيون (الأمين التنفيذي، لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن لكم على منحي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هذه اللجنة، وأشكر أعضاء اللجنة على تلتفهم بالاستماع إلي في هذا الوقت المتأخر.

قبل عامين، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٩/٤٧، بناء على توصية اللجنة الأولى. وهذا القرار أثنى على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وطلب إلى جميع الدول التوقيع والمصادقة عليها، ومهد في حقيقة الأمر السبيل أمام احتفال التوقيع في باريس، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الذي

ومن دواعي خيبة أملنا، ونحن نقتررب من مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن هذه المعاهدة الهامة - التي يتعين علينا جميعا أن نلتزم بتعزيزها وتعزيز نظامها من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية - أصبحت موضوع مساومة. ومحاولات الدول الحائزة للأسلحة النووية للاحتفاظ بالطبيعة التمييزية لهذه المعاهدة ومعارضة تلك الدول للدعوة إلى التأكيد على عالمية المعاهدة تؤثران تأثيرا ضارا على عملية بناء الثقة الدولية وضمان نزع السلاح الكامل. والدول غير النووية تطلع قدما إلى تلقي ضمانات سلبية وإيجابية من الدول النووية فيما يتعلق بعدم استخدام الأسلحة النووية، وإلى التزام تلك الدول النووية بتنفيذ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإلى منحها حق الوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وثمة وضع مماثل يواجهه المشاركون في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي تعد أساسية لتمديد معاهدة عدم الانتشار. ونحن نأسف لعدم إحراز تقدم في هذا الصدد، وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح ليكون معبرا عن نهج عالمي وجماعي تجاه نزع السلاح عن طريق تمثيل أوسع نطاقا.

إننا نحث على منح المنظمات غير الحكومية مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الاعتراف بالدور الموضوعي الذي تواصل الاضطلاع به في ميدان نزع السلاح، وذلك لتمكينها من الإسهام بدور فعال في توعية الرأي العام الدولي بقضية نزع السلاح الحيوية.

يسود مفهوم عام بأن مسألة نزع السلاح لا تقتصر على أنواع معينة من الأسلحة، بل إنها تتضمن جميع الفئات. ومع ذلك فمن بين النتائج المترتبة على النهج الانتقائي الذي يعتمد البعض الاتجاه إلى استفراد الأسلحة التقليدية عندما يتعلق الأمر بتطبيق شرط الشفافية في مجال التسليح. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لن يكون فعالا إلا إذا تسنى توسيع نطاقه.

وفيما يتعلق بالسجل في حد ذاته، فإننا نلاحظ افتقاره الواضح إلى الدقة، وعدم توفر

التي تؤديها اللجنة التحضيرية توقعاً لبدء نفاذ الاتفاقية. ولقد كانت المهمة الأولى إكمال العمل بشأن عدد من الإجراءات التقنية المفصلة التي أرجئ تناولها عمداً من مفاوضات جنيف، مثل تطوير المتطلبات والإجراءات التشغيلية لإجراء عمليات التفتيش. وكانت الثانية بناء مؤسسة جديدة ذات قدرة كبيرة على التحقق تتسم بالتكلفة الفعالة. وكانت المهمة الثالثة هي المساعدة على كفالة التنفيذ الوطني الفعال من جانب الدول الأطراف. وعلى الرغم من أن المهام الثلاث لم يكن بعضها مرتبطاً ببعض ارتباطاً عضوياً، فهناك بالضرورة حد معين من التكافل بين التقدم المحرز في لاهاي والتقدم المحرز في الاستعدادات الوطنية من جانب فرادى الدول الأعضاء.

وبالنسبة للمهمتين الأوليين، كان التقدم المحرز في لاهاي ثابتاً وإن لم يكن رائعاً. ولقد عقدت اللجنة حتى الآن ثمان دورات، وقد حققت اللجنة تقدماً كبيراً في بضعة مجالات، بما في ذلك حجم عمل التفتيش. ووضعت تقديرات للعدد التقريبي للمنشآت التي تقع في إطار أحكام الإعلان أو أحكام التفتيش الواردة في الاتفاقية. ومن المقرر أن يكون حجم العمل السنوي عند سريان مفعول الاتفاقية حوالي ٤٠٠ عملية تفتيش. وفي السنة الأولى التي تلت دخول الاتفاقية حيز النفاذ، من المخطط حالياً إجراء ٣٨٤ عملية تفتيش.

ثانياً، وضعت خطة تدريب عامة للمفتشين المرشحين. وقيمت عروض التدريب الوطنية ويجري الآن إعداد شهادات الدورات. كما يجري استعراض طلبات المفتشين المتدربين المرشحين وتجري الاستعدادات لعملية الانتقاء النهائية، التي ستم قبل سريان مفعول الاتفاقية بسبعة أشهر.

ثالثاً، لقد تم تحديد المعدات اللازمة لإجراء عمليات التفتيش. وتم الاتفاق على متطلبات التشغيل لقطع المعدات الرئيسية، والمواصفات التقنية قيد النظر النهائي، وقد أذنت اللجنة بشراء المعدات.

رابعاً، وضعت في أغلب الحالات نماذج تصاريح الصناعة الكيميائية، وهي واردة في مشروع كتيب التفتيش. ونماذج تقارير التفتيش قد طورت إلى حد كبير لمنشآت خزن الأسلحة الكيميائية والجدول ٢

بدأ المرحلة التحضيرية لتنفيذ الاتفاقية. ويسرني أيما سرور أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة اللجنة اليوم ولتقديم تقرير عن التقدم المحرز بغية المساعدة على سريان مفعول هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف التي لم يسبق لها مثيل، والتي أرسى معياراً عالمياً بشأن فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ولهذا الغرض بالذات تعمل اللجنة التحضيرية للمنظمة المستقبلية في لاهاي، بلا مبالغة، ليلاً ونهاراً.

منذ فتح باب التوقيع على الاتفاقية في باريس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، كان هناك إدراك مستمر ومتزايد أن الاتفاقية ستساعد في النهوض بالاستقرار العالمي والإقليمي بالقضاء على المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية، ومنشآت الإنتاج المتصلة بها، ضمن إطار زمني محدد، ومنع جميع الدول من حيازة الأسلحة الكيميائية، وجعل أنشطة الدول الأطراف شفافاً عن طريق الإعلانات وإجراءات الرصد، وبتوفير محفل للنهوض بالتعاون الدولي وحل المشاكل. ويتجلى هذا الإدراك في حقيقة أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية اليوم بلغ ١٥٨ دولة، وأن ١٦ دولة قد صادقت بالفعل على الاتفاقية. إن الاتفاقية، التي قصد واضعوها أن تعالج العيوب في مساع متعددة الأطراف سابقة قد تصبح سابقة قانونية لنوع جديد من اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبتدابير غير تمييزية للتحقق من الامتثال، ولردع عدم الامتثال، وإنفاذ الامتثال إذا اقتضت الضرورة ذلك. وبذلك فإن نظاماً يستبعد الأسلحة الكيميائية قد بدأ في البزوغ في جميع أرجاء العالم، باستثناءات قليلة جداً.

وتتناول اللجنة بانتظام مسألة عالمية العضوية في الاتفاقية، ولقد كنت شخصياً على اتصال بممثلي عدد من الدول غير الموقعة في هذا الشأن. وفي الدورة الثامنة للجنة في الشهر الماضي، قررت من جديد أن تشجع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية على القيام بذلك وعلى التصديق عليها في أسرع وقت ممكن. وقد طلبت اللجنة مني أن أبلغ هذا القرار للممثلين المعنيين لجميع هذه الدول وأن أضمن هذا القرار في بياني أمام هذه اللجنة.

وفي العام الماضي أتيحت لي الفرصة لأن أصف أمام هذه اللجنة التقدم الأولي في لاهاي والمهام

موظفا. وفي الوقت الراهن، يعمل في الأمانة ١٠٦ موظفين يمثلون زهاء ٤٥ جنسية.

وفور إيداع ٦٥ تصديقا، فإن الأموال الإضافية في الميزانية ستغطي الأنشطة المخطط لها في الأشهر الستة التي تسبق مباشرة بدء نفاذ الاتفاقية، بما في ذلك تدريب المفتشين. وسيلعب تعداد الموظفين عند بدء نفاذ الاتفاقية ٣٧٠ موظفا، وتشير التقديرات الأولية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن تعداد موظفيها سيبلغ ٤٥٠ موظفا في المنطقة بعد ستة أشهر تقريبا من بدء نفاذ الاتفاقية. وسيكون عدد المفتشين نصف هذا العدد تقريبا. والتقدير الأولي للميزانية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها يراوح ما بين ٧٥ مليون دولار و ٨٠ مليون دولار للشهور الـ ١٢ الأولى، وهو أدنى بكثير من بعض التوقعات السابقة.

ومع ذلك، توجد بضع مسائل غير محلولة، يعود تاريخ البعض منها إلى المفاوضات بشأن الاتفاقية، وأهم المسائل تتعلق بالاجراءات المفصلة لعمليات التفتيش بالتحدي؛ وتحويل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية؛ والاجراءات التي يتعين تطبيقها على الأسلحة الكيميائية القديمة والمهمة؛ ومسألة كيفية ووقت استعراض نظم مراقبة التصدير الحالية على ضوء أحكام الاتفاقية بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

وتتطلب بضع مهام أخرى عناية عاجلة في المستقبل القريب. وتتضمن هذه المهام وضع سياسة لشؤون الموظفين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك بغية اجتذاب الخبراء ذوي المؤهلات العالية؛ ووضع نظام لإدارة المعلومات يلبي احتياجات التحقق في حين يعنى بشواغل السرية؛ والإقرار النهائي لمتطلبات وجود المنظمة في المستقبل؛ والاعداد للمرحلة الانتقالية بين اللجنة التحضيرية والمنظمة نفسها.

أما الفئة الأخرى من المسائل، وهي التي تتوقف أساسا على الدول الأعضاء أنفسهم، فتتضمن التحديد المبكر لهوية المرافق المحتمل أن يعلن عنها وأن تخضع للتفتيش لدى بدء نفاذ الاتفاقية لتحديد مدى جهود التفتيش، وكفالة تحقيق أكبر قدر ممكن من

والجدول ٣ وعمليات التفتيش بالتحدي. ويجري استحداث نماذج للمرافق الأخرى.

خامسا، ثمة مشروع قيد النظر في الوقت الحالي لنموذج لاتفاقات المرافق والمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بأنشطة التحقق في مرافق مخزونات الأسلحة الكيميائية، وعندما تكتمل في المستقبل القريب يتوقع أن تكون أساسا لتطوير اتفاقات لمرافق نموذجية أخرى. وقد اقترب على الاكتمال وضع المبادئ التوجيهية والاجراءات لمرافق الصناعة الكيميائية.

سادسا، معظم أجزاء الوثيقة الأساسية المعنونة سياسة منظمة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بشأن السرية إما قد اكتملت أو تم الاتفاق عليها.

سابعا، فيما يتصل بالدعم التقني، تم تطوير مواصفات معمل منظمة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وقد وافقت الهيئة على موقع المعمل وقائمة المعدات الخاصة بالمعمل ومشترياته. وقد اعتمدت سياسة الصحة والسلامة لمنظمة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ويجري حاليا وضع لوائح تفصيلية لها.

ثامنا، إن وضع سياسة إعلامية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو قيد النظر تماما، وستتضمن اجراءات لإقامة علاقات بوسائط الإعلام خلال عمليات التفتيش والإقرار النهائي بالممارسات المتعلقة بمنح التأشيرات في الدول الأعضاء بغية كفالة الدخول السلس للمفتشين.

تاسعا، وفيما يتعلق ببناء المؤسسة، فلقد تم توظيف الموظفين الرئيسيين في الأمانة، وتم تحديد متطلبات مرحلة التعزيز التي تسبق بدء نفاذ الاتفاقية.

إن اللجنة وافقت قبل أسابيع قليلة على ميزانية اجمالية تبلغ حوالي ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٩٥. والميزانية محسوبة طبعا بالغلدر الهولندي. وسيستخدم ١٥ مليون دولار تقريبا لمواصلة أعمال اللجنة، مع بقاء الأمانة في حجمها الحالي المأذون به والبالغ قرابة ١٢٠

التوزيع الجغرافي المتعلق بالمفتشين المتدربين من جميع مناطق العالم.

ومع ما ينبغي القيام به من كل هذا المتبقي وما تبقى من الشك الكبير في طول الوقت الذي لا يزال أمامنا قبل استידاع التصديق الخامس والستين، فإن اللجنة أدركت الحاجة إلى محاولة تحسين فعالية عملها وباشرت استعراضا في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى هذه المهام التي يجري التعهد بها في لاهاي، فإن الاستعدادات الوطنية في الدول الأعضاء أنفسهم تتصف بأهمية كبرى. وفي حين أن عملية التصديق القانونية قد تكون بسيطة في حالات عديدة، فإن طبيعة الاتفاقية بالذات تتطلب استعدادات مفصلة. وهذه الاستعدادات تتضمن باختصار تحديد أولويات مهام التنفيذ وتخصيصها؛ والتحضير للإعلانات، بما في ذلك إنشاء نظم لجمع البيانات؛ وإجراء اتصالات بالصناعة؛ وتحضير مشروع التشريع؛ والتخطيط للسلطة الوطنية؛ وتدريب مرافقين لتلقي المفتشين وإرشادهم؛ واستعراض أنظمة منح التأشيرات وزيادة فعاليتها، وزيادة حساسية مسؤولي الهجرة والجمارك.

ولقد اعتمدت اللجنة عددا من الافتراضات الأساسية الهامة بالنسبة للبدء السلس لنفاذ الاتفاقية وتنفيذها الفعال. وتتضمن هذه الافتراضات الافتراض بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة الكيميائية، فضلا عن الدول التي تمتلك أغلبية كبيرة من المرافق الصناعية - المدنية التي يمكن الإعلان عنها، سيودعان صكوك التصديق قبل بدء نفاذ الاتفاقية، وستساعد العملية لو أن الاتفاق الثنائي المبرم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها هو قيد النفاذ وفي طريق التنفيذ، حتى تصبح تدابير التحقق التي يتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخاذها مكتملة للتدابير التي تنفذ بموجب ذلك الاتفاق.

والواضح أن افتراضا سابقا للجنة - بأن الاتفاقية يمكن أن يبدأ نفاذها في أبكر وقت ممكن، أي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - لم يعد من الممكن

تحقيقه. ومع ذلك، لا توجد دلائل على أي تخفيف للالتزام الأساسي للدول الأعضاء ببدء نفاذ الاتفاقية في وقت مبكر. ويسرني سرورا بالغا أن أفيد بأن وتيرة التصديقات قد تسارعت مؤخرا بدرجة كبيرة. فلقد أودعت سبعة تصديقات على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، مقارنة بما مجموعه تسعة تصديقات على مدى الشهور الـ ١٨ الماضية بعد فتح الاتفاقية للتوقيع عليها.

ولقد أكدت اللجنة مجددا أيضا على التزام الدول الأعضاء بالبدء المبكر لنفاذ الاتفاقية وطلبت إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قوة الدفع السياسية والمحافظة عليها، وهي قوة الدفع الضرورية لبلوغ هذا الهدف. ومن الأهمية القصوى توفر قابلية أكبر للتنبؤ بتوقيت بدء نفاذ الاتفاقية وذلك من أجل تنفيذ خطط منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأمر الذي يتطلب وقتا متقدما معينا. ومع ذلك، يتعين التسليم بأنه في حين تعمل معظم الدول الأعضاء على التصديق المبكر على الاتفاقية، فإن عوامل من قبيل الضغط الذي تمارسه أمور برلمانية أخرى، بما في ذلك إجراء انتخابات في بعض الحالات، يمكن لها أن تسهم بدرجة أكبر أو أقل في الشكوك المحيطة بجدول التصديق الزمنية المقدرة.

وإن الأمانة على استعداد لتقديم كل ما أمكن من عون لمساعدة الدول الأعضاء في استعداداتها، وهي مهمة أيضا بإقامة علاقات مع سلطات وطنية منشأة أو معينة حديثا في الدول الأعضاء. ولقد عمل عدد من المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث مع الأمانة بشأن عملية التنفيذ الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تعقد في لاهاي وفي مناطق مختلفة من العالم حلقات دراسية بشأن التنفيذ الوطني، كما تجرى اتصالات مباشرة بالصناعة على النطاق العالمي. ويعقد ممثلو الصناعة اجتماعات أحيانا في لاهاي، وأنشئ فريق للصناعة يعنى بشواغل خاصة تشعر بها الصناعة فيما يتعلق بكيفية تأثير الاتفاقية عليها. ولقد استضافت هولندا في وقت سابق من هذا العام مساقا يتعلق بموظفي السلطة الوطنية من البلدان النامية. ويجري التخطيط لتقديم مساق مشابه في العام المقبل.

بأن مؤتمر نزع السلاح كان الهيئة المناسبة للتعامل معها في متابعة المسألة في تلك الهيئة.

وفيما يتعلق بتأخير التوزيع - بعد الموعد المحدد بثلاثة أسابيع - فإنه يرجع أساساً إلى جهود الأمانة لاستيضاح الطريقة المثلى التي ينبغي أن توزع بها الورقة فعلاً حتى يتم الوفاء بالغرض المراد منها. وإن كان هذا قد ترتب عليه شعور أية دولة عضو بعدم الارتياح فإنني آسف له للغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في جلسة عصر اليوم. وبهذا تكون اللجنة قد اختتمت مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة بأن مائة دولة عضو وأربعة وفود مراقبة شاركت في المناقشة العامة.

قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأننا سنتبع الإجراء الطبيعي فيما يتعلق بالبيانات التي يدلى بها استخداماً لحق الرد.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني مكلف بالتكلم لأصحح بعض ما قيل نظراً لأن السفارة الباكستانية لدى واشنطن أدلت بعدد من التحريفات بشأن الحالة في الجنوب الآسيوي وفيما يتصل ببلدي.

إن الإشارات إلى جامو وكشمير لا علاقة لها بهذه اللجنة. إن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند. ورغم هذه الحقيقة، اعتادت باكستان أن تشير الأمر في كل محفل، بما في ذلك جميع اللجان الأخرى التابعة للجمعية العامة، وآراءنا بشأن هذه المسألة معروفة تماماً، ولذلك لن أضيع وقت اللجنة بتكرارها.

ومن المثير للسخرية أن سفيرة باكستان - وهي بلد، بإقرار جنرالاتها وقادتها المعلن، بدأ جميع الحروب الثلاث التي شنت ضد الهند، ويمتلك قنبلة ذرية - رأت أن تدعي أن هناك تهديداً للسلم من

وختاماً، اسمحوا لي أن أذكر بما قلته قبل عام أمام هذه اللجنة: وهو أن تنفيذ هذه الاتفاقية سيتطلب درجة عالية من المثابرة والبراعة. ويتطلب البدء المبكر لتنفيذ الاتفاقية واتصافها بصفة العالمية، توفير دعم عام وحكومي مستمر. وإن تعزيز الأمن للجميع وإزالة التهديد بالأسلحة الكيميائية إلى الأبد هما فائدتان كبيرتان تقدمهما الاتفاقية. فالطريق أمامنا ليس سهلاً. ومع ذلك، فإنني على ثقة بأن اللجنة ستواصل تقديم دعمها القيم للغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لمدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد دافينتش.

السيد دافينتش (مدير مركز شؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تذكّر اللجنة أنه يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، طلب الممثل البارز للمكسيك، السفير ميغيل مارين بوش، توضيحاً من الأمانة العامة فيما يتعلق بورقة المعلومات الأساسية (A/INF/4973) بشأن "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلات هذه الأسلحة من جميع جوانبه"، التي أعدت عملاً بالقرار ٧٥/٤٨ جيم.

لقد أثار مسألتين بالتحديد هما أولاً، لماذا لم تقدم الورقة المذكورة إلى مؤتمر نزع السلاح كما نص عليه القرار المذكور أعلاه الذي أشار إليه بوصفه "فريق الخبراء الحكومي الدولي الممثل"، وثانياً، لماذا لم توزع الورقة بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٤، كما يطلب القرار، بل وزعت يوم ٢٠ أيار/مايو.

ورداً على السؤال الأول، أود أن أذكر بأن من الصحيح أن ممثل المكسيك أشار في العام الماضي في بيانه بشأن القرار إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه "فريق الخبراء الحكومي الدولي الممثل" (A/C.1/49/PV.3، ص ٦)، غير أن دولاً أعضاء أخرى - وهي أساساً الدول التي صوتت ضد القرار المذكور أو امتنعت عن التصويت عليه - تقول بأنه ليس كذلك. وبغية عدم الحكم مسبقاً على تفسير ما إذا كان الفريق الحكومي الدولي هو مؤتمر نزع السلاح أم لا، قامت الأمانة العامة بتوزيع الورقة على جميع الدول الأعضاء كي يكون في وسع الدول الأعضاء التي تعتقد

مرة أخرى، وعلى عكس ادعاءات باكستان، فإننا قدمنا، وفقا لاتفاق سيملا، عروضاً متكررة شفوية ومكتوبة لباكستان بغرض إجراء حوار ثنائي يرمي إلى تطبيع شامل للعلاقات. ودعماً هذا العرض بسلسلة من المقترحات المفصلة البعيدة المدى واردة في ست ورقات غير رسمية، بما في ذلك عدد من تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بنزع السلاح تكمل ترتيبات قائمة وترمي إلى زيادة تعزيز الثقة بين البلدين. ومن الملاحظ أن هذه المقترحات "تتضمن، في جملة أمور، تدابير لصون السلم والهدوء": إنشاء منطقة فصل قوات في سياهيين، وتمديد الاتفاق القائم بشأن عدم الهجوم على المنشآت النووية ليشمل المراكز السكانية والأهداف الاقتصادية، والاتفاق بعدم بدء أي من الطرفين استخدام القدرة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الطرف الآخر، وما إلى ذلك.

لقد اختارت باكستان حتى الآن أن ترفض العرض بإجراء محادثات والمقترحات التي اقترحتها، التي تدحض الأكذوبة بأن هناك تهديداً للسلم والأمن الدوليين، لأنه بالنسبة للهند، إذا كان هناك تهديد حقيقي فعلاً، سيكون من غير الطبيعي بالنسبة لها ألا تشارك في حوار ثنائي وتستكشف المقترحات المطروحة لتجنب ذلك التهديد. إن باكستان لا تزال تسعى إلى إثارة شبح تهديد يتعرض له السلم والأمن الدوليان وذلك فقط كخديعة لإضفاء الطابع الدولي على مسألة كشمير. وأي تحرك كهذا سيكون من شأنه إحداث نكسة لعملية التطبيع الجارية الآن هناك بتشجيع الإرهابيين الذين يتلقون دعماً باكستانياً، كما سيكون من شأنه زيادة تفاقم العلاقات الهندية - الباكستانية - بإضفاء عنصر مشير على التطلعات الإقليمية الباكستانية.

إن الثنائية، وليس اشتراك طرف ثالث، هي التي توفر الطريقة المثلى لحل الخلافات بين الهند وباكستان. ولقد درس واختبر نهج باكستان ووجد أنه ناقص في العقدين اللذين تليا حصول الهند على الاستقلال. لقد فشل في منع ثلاث حروب بين البلدين، وفي أن يوقف الظلم الواقع على الهند نتيجة العدوان الباكستاني في كشمير. والحلول الهامة والدائمة للمشاكل القائمة بين الجيران توجد على أحسن وجه في العمل في الإطار الثنائي.

ناحية الهند. وليس هناك تهديد للسلم والأمن غير ذلك التهديد الذي يسببه التورط الباكستاني في أنشطة إرهابية موجهة ضد الهند.

وعلى الرغم من هذا الاستفزاز، تصرفت الهند بضبط النفس والمسؤولية المعتادين. وعلى العكس من الادعاءات الباكستانية، فإن الإنفاق الدفاعي الهندي - الذي هو دائماً أقل بكثير من الإنفاق الباكستاني، سواء بوصفه جزءاً من الناتج القومي الإجمالي أو بالنسبة لإنفاق الحكومة المركزية - أظهر اتجاهًا ثابتاً نحو الانخفاض في السنوات القليلة الماضية، إذ انخفض من حوالي ٣,٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢,٤ في المائة في ١٩٩٣. وعلى العكس من ذلك، فإن الإنفاق الدفاعي الباكستاني كان في حدود ٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي خلال تلك الفترة. وإلى جانب هذا، يعمل على صون السلم عدد من الآليات المتوصل إليها عن طريق المفاوضات الثنائية.

ومن المعروف تماماً أنه في عام ١٩٩٤، أجرت الهند تفجيراً نووياً سلمياً في جوف الأرض، وامتنعت عن تحريك رؤوس حربية. وإن البرنامج النووي الهندي سلمى تماماً. وبالمثل، طرحت تعليقات غير موثوق بها فيما يتعلق بـ "أغني" و "بريشفي". إن "أغني" جهاز بياني تكنولوجي؛ و "بريشفي" لم يوزع بعد وهو على أية حال لا يراد به حمل رؤوس نووية. وعلى عكس ذلك، وزعت باكستان بالفعل منظومات قذائف "هوت ١" و "هوت ٢" التي تقع في مرمها الهند الغربية، بما في ذلك نيودلهي. ومنذ ذلك الوقت انهمكت باكستان في حيازة قذائف إضافية.

ومن الواضح أن تدابير بناء الثقة التي تقترحها باكستان محاولة لتغطية خيبتها وإحراجها لأن برنامجها النووي السري يكشفه إقرارها بنفسها به. وفضلاً عن ذلك فإن تلك التدابير لا تزال مدبرة بشكل يثير الشك لدرجة أن الهند لا يمكنها قبولها، لأنها لا تراعى فيها مسؤولياتنا الدفاعية الأكبر، ومسؤولياتنا في المجال النووي. لأنها تتعارض مع موقفنا المبدئي بشأن الحاجة إلى أن يوضع في الاعتبار انتشار الأسلحة النووية في العالم وإلى عدم إضفاء المشروعية بأي شكل من الأشكال على المعاهدات غير المتكافئة وتقسيم العالم إلى من يملك ومن لا يملك.

فإذا كانت الهند مستعدة لمناقشة تنفيذ هذه القرارات، وإذا كانت مستعدة لمناقشة تسوية نهائية لمسألة جامو وكشمير على أساس تلك القرارات فإن باكستان يسعد بها كثيرا أن تدخل في المحادثات. ولكن هناك تضارب في موقف الهند، فهي تقول إنها مستعدة لمناقشة مسألة كشمير وتقول في نفس الوقت إن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند. ومن الصعب التوفيق بين الموقفين. إننا نعتقد أن مساعدة المجتمع الدولي مطلوبة في هذا الوقت بغية مساعدة الهند وباكستان في التغلب على خلافاتهما لأننا، كما قال الأمين العام عندما زار جنوب آسيا في الشهر الماضي:

"نخشى أن يؤدي تصاعد الأعمال العدائية بين باكستان والهند إلى حادث تكون له آثار مأساوية".

وقد انعكس هذا الرأي أيضا في التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي - ممثلا في الأمم المتحدة - أن يضطلع بدور في تجنب إمكانية حدوث تهديد للسلم في جنوب آسيا. ولا يكفي أن تقول الهند إنها تؤيد الثنائية، لأن الثنائية بالنسبة للهند تعني فرض هيمنتها على جيرانها الأصغر. ولا يمكن لأية دولة ذات سيادة ممثلة في هذه القاعة أن تقبل أن تستخدم الثنائية كمذهب لمنع الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها، بموجب الميثاق، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وتكلم ممثل الهند أيضا عن القضية النووية. لقد كانت الهند هي التي أدخلت خطر الانتشار النووي إلى جنوب آسيا في عام ١٩٧٤ بتفجير قنبلة نووية. وقد تدعي الهند أنه تفجير سلمي ولكننا جميعا نعرف أن ما فجرته الهند في ١٩٧٤ كان قنبلة نووية. وهذه القدرة موجودة لدى الهند، وقد دلت عليها. وهذه القدرة هي التي تسبب الخطر الرئيسي للانتشار في جنوب آسيا.

وبالمثل، فيما يتعلق بالقذائف، فقد أخذت الهند زمام المبادرة وبدأت عملية تطوير القذائف التي تهدد المدن الباكستانية اليوم. وسيؤدي وزع الهند للقذائف إلى حالة خطيرة جدا، ونأمل أن تنتبه الهند

إن والد رئيسة وزراء باكستان الحالية، الراحل السيد ذو الفقار علي بوتو، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لباكستان، التزم رسميا في اتفاق سيملا باتباع طريق الثنائية. ويدهشنا أن حكومة باكستان الحالية لا تزال تحاول التحلل من هذا الاتفاق الرسمي.

لقد سخرت سفيرة باكستان لدى واشنطن في بيانها الذي أدلت به في وقت مبكر من اليوم بقولها إن باكستان تريد ألا تحدث الاتصالات الثنائية إلا في إطار متعدد الأطراف. وقد أوضحنا لباكستان، وأود أنؤكد مرة أخرى الآن، أن هذا غير مقبول. ومع ذلك لا نزال منفتحين تماما للمناقشات الثنائية الشاملة للتوصل إلى حل لمشاكلنا: وكما قال وزير خارجيتنا مؤخرا، "في أي وقت وفي أي مكان في الهند أو في باكستان".

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرد بطريقة موجزة بقدر الإمكان على زميلي ممثل الهند وعلى النقاط التي ذكرها. أولا، فيما يتعلق بمسألة الثنائية التي تعتنقها الهند، فإن باكستان أيضا تلتزم بعملية ثنائية مع الهند. وهذا الالتزام ليس فقط في سياق اتفاق سيملا، فقد انخرطت باكستان والهند حتى قبل اتفاق سيملا في جولات عديدة من المحادثات الثنائية وبصفة خاصة للبحث عن حل للنزاع بشأن جامو وكشمير.

وباكستان مستعدة اليوم أيضا لبدء محادثات ثنائية مع الهند شريطة أن تكون هذه المحادثات ذات معنى وأساسية. لقد عقدنا في السنوات الأربع الماضية سبع جولات للمحادثات على مستوى وزيري الخارجية. وفي كل جولة تغلق الهند الباب في وجهنا عندما يثار موضوع النزاع حول جامو وكشمير. ولهذا السبب طلبنا من المجتمع الدولي أن يسترعي انتباه حكومة الهند، والعالم أجمع إلى حقيقة أن مشكلة جامو وكشمير تعتبر أحد أطول النزاعات أمدا على جدول الأمم المتحدة، وأنها تتعلق بإقليم متنازع عليه يتحدد مركزه النهائي عن طريق استفتاء غير متحيز يجري وفقا لرغبات الشعب. هذا هو نص قرارات مجلس الأمن، ونحن نعتقد أن الهند وباكستان والأمم المتحدة ملتزمة جميعا بتنفيذ تلك القرارات.

إلى بياننا، وأن تقبل مفهوم المنطقة الخالية تماما من القذائف في جنوب آسيا.

أخيرا أود أن أقول إن المجتمع العالمي لا يمكن أن يتجاهل حقيقة أنه يوجد الآن في جنوب آسيا تهديد كبير للسلم والأمن. ففي شهر آب/أغسطس انتهكت القوات الهندية خط وقف إطلاق النار في كشمير ١٤٢ مرة. وقد أقر هذا الرقم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. فإذا كان ١٤٢ انتهاكا لوقف إطلاق النار بين جيشين عدد أفرادهما حوالي مليوني جندي لا يمثل تهديدا للسلم والأمن في العالم، فإننا نتساءل كيف يكون التهديد ومن أين ينشأ؟ إننا نطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء بشأن هذا التهديد.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الساعة المتأخرة سأتوخى الإيجاز إلى أبعد الحدود. أود أن أقول إنه يبدو أن باكستان لديها شكاوى ومشكلات عديدة - المسائل النووية، ومسائل نزع السلاح وانتهاكات وقف إطلاق النار وغير ذلك - ونرى، وأعتقد أن الجميع يوافقني على ذلك، أن الخط المستقيم هو أقصر المسافات بين نقطتين، وبما أن ذلك الخط بين نيودلهي وإسلام آباد هو أقصر الخطوط حقا، فإنني أطلب من باكستان أن تقبل عروضنا المتكررة للبدء في محادثات ثنائية مباشرة وحوار عبر الحدود - ما دامت لديها شكاوى عديدة - وللتطبيع الكامل لجميع العلاقات.

أما جميع الطرق التي تمر عبر نيويورك وجنيف فلم يثبت أنها نافعة ولن تكون كذلك. وأود أن أختتم كلامي بسؤال: لماذا لم تتقيد باكستان بكلمتها التي تعهدت بها بشأن اتفاق سيملا وتبدأ المناقشات لحسم جميع المشكلات التي تواجهها مع الهند؟

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أرد بإيجاز على زميلي ممثل الهند. أولا، فيما يتعلق بالالتزام باتفاق سيملا، هل كان الغزو الهندي لمنطقة سياشين الجليدية التزاما باتفاق سيملا؟ إن القوات الهندية لا تزال تحتل سياشين حتى الآن وتنتهك أحكام اتفاق سيملا انتهاكا مباشرا. وقد حاولت باكستان كما قلت من قبل أن تحسم هذه المشاكل على نحو ثنائي مع الهند في مناسبات عديدة. وهي ما زالت مستعدة لأن تفعل ذلك إذا كانت الهند مستعدة لإجراء حوار جاد له معنى مع باكستان، وإذا كانت الهند مستعدة لتحقيق السلم مع باكستان.

ولكن يوجد اليوم ٦٠٠ ٠٠٠ من القوات الهندية في كشمير يقتلون ويشوهون ويعذبون شعب كشمير. فكيف يمكن للهند أن تتوقع إجراء محادثات سلم مع باكستان في الوقت الذي تشن فيه الحرب على شعب كشمير؟ نرجو من ممثل الهند أن يرد على هذين السؤالين: هل ستسحبون جيشكم من كشمير؟ هل ستسعون إلى تسوية سلمية لمسألة كشمير؟ وإذا كانت الإجابة "نعم" فستجدوننا على طاولة المحادثات غدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.